الاتساع في النحو / قديما

قاسم محمد صالح ❖

تاريخ تقديم البحث: ١٩/٧/٢٠٠٤ تاريخ قبوله للنشر: ٢٤/٥/٢٠٠٥

Abstract

The main aim of this paper is to discuss Syntactic Extension (Al-Itsa) Rhetoric Semantic and Morphological Extension are beyond the scope of this paper. Therefore, the main topics of Syntactic Extension that will be discussed in this paper are : Adverbs Gerunds and qualitative Adjective similar to present active participle among other syntactic issue.

The Syntactic Extension in adverbs, for example, will illustrate the opinions and differences of grammarians in using adverbs in the accusative case (subjunctive) similar to Direct Objects, or to delete the preposition. In addition, the paper discusses other issues such as adverbs in the genitive case, adverbs in the predication case and to separate between appositions. Syntactic Extension in the Infinitive and Qualitative Adjectives similar to Present Active Participle will be illustrated through examining the differences between grammarians. Four other Syntactic topics will be discussed in this paper as well. These topics are : Syntactic Extension in bringing forward the Direct Object or the Predicate, Appositives in genitive and nominal cases, Concomitate Object and Causative Object.

Through illustrating the grammarians' opinions regarding the Syntactic Extension, it was crystal clear that there has been a difference between the two major schools in syntax in the Arab world regarding the Syntactic Extension : The Kufic School of Grammarians and The Basra Schools of Grammarians. The Kufic school of grammarians appears to prefer the use of Syntactic Extension as a choice open for writers whereas the Basra School of Grammarians seem to prefer the use of the Syntactic Extension as exception; i.e., not as a choice. Nevertheless, a very good number of Grammarians did not follow a particular trend in using the Syntactic Extension. They, acting in an individual manner, used to shift between the Kufic and Basra schools of grammar.

The author of this paper, however, believes that Syntactic Extension in language depends on the availability of textual evidence from the Holy Qur'an, the Prophetic Saying and Tradition and Poetry. But when these textual evidences are absent, the use of Syntactic Extension as an exception becomes acceptable.

المقدمة:

إنّ موضوع الاتساع في اللغة موضوع كبير، يشمل أبواباً متعددة في النحو، والصرف، والبلاغة، والدلالة، ويمكن القول: إن حدّ الاتساع في اللغة يتضمن كل كلام وضعته العرب في غير موضعه أو ضمّنته معنى غير معناه.

ونظراً لكبر حجم هذا الموضوع، وتنوع أبوابه، فإنني سأقصر هذا البحث على مناقشة موضوع "

❖ أستاذ مساعد،جامعة جرش الأهلية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية/ الأردن

الاتساع في النحو / قديما" حيث قدمته على الأبواب الأخرى بسبب أهميته في نظم الكلام وتأليفه شعراً أو نثراً، وليكون أساساً لاستكمال بقية الأبواب عليه. ومما شجعني على الكتابة فيه أنني لم أجد بحثاً شاملاً متكاملاً يغطي أغلب جوانبه وأبعاده، كما أنني لم أجد اتفاقاً بين علماء النحو حول أغلب قضاياه فضلاً عن اختلاف النحاة البصريين والكوفيين في تصنيف العديد من مسائله ضمن عنواني الضرورة والاتساع.

أما عن الاتجاه الحديث في الاتساع، فإنني لم أضمنه في هذا البحث، لأنه يحتاج إلى بحث خاص به، لكثرة عدد النحاة المحدثين المؤيدين له، والمعترضين عليه.

ولاينكر أحد أن اللغة العربية في هذا العصر الحديث، قد آستوعبت الكثير من الكلمات المعربة عن اللغات الأجنبية المختلفة وآشتق المحدثون من علماء اللغة كلمات أخرى مثل: " كهرب، ومغنط، وأكسد، وغيرها"، ونحتوا كلمات أخرى مثل:" اللاسلكي، واللامركزي، واللاشعور ..الخ"(١)، كما أجازوا إضافة الشيء إلى ما هو في معناه اتساعا ومجازا كقولهم (٢): " آسترحنا من عناء التعب "، و" نعمنا برغد العيش"، قياسا على ما أجازه الكوفيون في هذا الباب، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى: (ولدار الآخرة)، و(حق اليقين) و(حبل الوريد).

أشار السيوطي في كتابيه: "الأشباه والنظائر" (٣) والمطالع السعيدة" (٤) إلى قلّة من عقد من النحاة باباً للمنصوب على الاتساع منوّهاً إلى أن آبن السرّاج قد عقد باباً لهذا الغرض في كتابه: " الأصول في النحو" (٥) ولكنه لم يفصّل القول في ذلك. وحدّد السيوطي شروط التوسع وفصّل القول حول الاتساع في المصدر والظرف.

وأشار آبن عصفور إلى أن ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به ثلاثة أنواع: "الظرف والمصدر المتسع فيهما ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل".(٦)

وأدخل آبن هشام الأنصاري بعض مسائل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومسائل أخرى ضمن باب الاتساع.(٧)

سأعرض لهذه المسائل وغيرها ضمن مادة البحث مستعيناً على ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية

---

(١) د. عبد الكريم خليفة-اللغة العربية و التعريب، منشورات مجمع اللغة العربية، ط١،١٩٨٨، ص٢٢٣.

(٢) عباس حسن-النحو الوافي، ج٣ ،دار المعارف، القاهرة، ط٤، ص٥١.

(٣) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٢٩-٣٠.

(٤) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ١٩٨١م، ص٢٣١-٢٣٢.

(٥) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٩٢-٢٠٣.

(٦) آبن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ج١، مطبعة الغاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م، ص ١٣٨-١٤٣.

(٧) آبن هشام الأنصاري - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٣، دارا لفكر، بيروت، ص ١٧٧-١٨٥

والأحاديث النبوية مثبتاً آراء العلماء وخلافاتهم النحوية تجاهها.

*** - وسيناقش البحث أربعة عناوين رئيسة هي:**

١- الاتساع في الظرف

٢- الاتساع في المصدر

٣- الاتساع في الصفة المشبهة باسم الفاعل

٤- الاتساع في مسائل نحوية متفرقة

١- الاتساع في الظرف:

توسّع العرب كثيراً في الظرف المتصرّف فنصبوه على التشبيه بالمفعول به وذلك بإضماره من غير تقدير معنى "في" كما توسعوا فيه بالإضافة له، والإسناد إليه وحذفه، وإنابة المضاف إليه أو المصدر أو الاسم أو الصفة مكانه، وأجازوا التوسع في ظرف العامل اللازم أو المتعدي إلى مفعول واحد، واختلفوا في جواز التوسع في ظرف المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. كما توسعوا في الظرف كذلك ففصلوا به بين المتضايفين والمتلازمين.

ذكر السيوطي في كتابه "المطالع السعيدة" التي شرح بها ألفيته المسماّة" الفريدة في النحو والتصريف والخط" الأبيات التالية التي حدد فيها أن المنصوب على التوسع يتمثل في المصدر والظرف(٨).

توسعوا في مصدر فظرف ... مصرّفٍ فأضمروا لامَعَ "في"
ونصبوه وهو مفعول به ... لامَعَ حرفٍ عاملٍ أو مشبه
أو كان أو ما لثلاثٍ عدّيا ... قيل أو آثنين وبعض رضيا

ويمكن مناقشة التوسع في الظرف ضمن العناوين الفرعية التالية:

أ- التوسع في الظرف بنصبه على التشبيه بالمفعول به أو نزع الخافض.

استشهد صاحب الكتاب على التوسع في الظرف بنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بما يلي:

ويومٍ شهدناه سليماً وعامراً ... قليلٍ سوى الطعن النهال نوافله (٩)

حيث ذكر الأعلم الشنتمري في شرحه أبيات سيبويه أن الشاهد في نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ومجازاً والمعنى شهدنا فيه، قال الشاعر عامر بن الطفيل:

---

(٨) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د. طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١م ص٣٣١.

(٩) البيت لرجل من بني عامر وهو من شواهد سيبويه - الكتاب،ج١، ص٩٠، المقتضب ١٠٥/٣، أمالي آبن الشجري ج١، ص ٧، والجامع الصغير لابن هشام ص ١١٢.

فـــلأ بغـــينكم قنـاً وعـــوارضـــاً ولأ شهدنّ الخيل لا بة ضرغد (١٠)

فذكر أن "قناً وعوارض" مكانان وإنما يريد" بقنا وعوارض" فنصبها على نزع الخافض كما استشهد بقول الشاعر ساعدة بن جؤية الهذلي:

لدن بُهـــزّ الكفّ يعـــسل مـــتنه فيه كما عسل الطريق الثعلب (١١)

يريد: في الطريق ولكنه حذف حرف الجر وأوصل الفعل ومن ذلك قولهم: "أكلت بلدة كذا، وأكلت أرض كذا" وإنما يريد أنه أكل من ذلك وأصاب من خيرها، واجتمع القيظ، ويريد اجتمع الناس في القيظ، وهذا أكثر من أن يحصى".

وإلى مثل هذا ذهب المبرّد (١٢) وآبن السرّاج (١٣) وأبو على الفارسي (١٤) والزمخشري (١٥) وآبن الشجري (١٦) وغيرهم.

وقد اختلف النحاة في نصب الظرف على التشبيه بالمفعول به في المسائل الثلاث التالية:

(١) المسألة الأولى: اختلاف النحاة في "ذهبت الشام ودخلت البيت" هل الفعل فيهما متعدٍ أم لازم.

❖ - ذكر سيبويه : (١٧) " قال بعضهم: ذهبت الشام "شبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب وهذا شاذّ لأنه ليس في "ذهب" دليل على "الشام" وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل "ذهبت الشام" "دخلت البيت" ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤبة، و قد مر ذكره:

لدن بُهـــزّ الكفّ يعـــسل مـــتنه فيه كما عسل الطريق الثعلب (١٨)

وذكر الأعلم الشنتمري في شرحه شواهد سيبويه: (١٩)

---

(١٠) من شواهد سيبويه - الكتاب، ج١، ص٨٢، و شرح الكافية الشافية ج٢، ص ٦٨٣، والإيضاح للفارسي ص ١٦١، وألفية ابن معطي ج١، ص٥٥٠، و أمالي آبن الشجري ج٢، ص٥٧٣.

(١١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص ١٠٩، ديوان الهذليين، ج٣، ص ١١٢٠، الإيضاح ص ١٦١، ألفية آبن معطي ج١، ص٥٥٠، أمالي آبن الشجري ج١، ص٦٣.

(١٢) المبّرد: المقتضب، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص١٠٥.

(١٣) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص ٢٩١-٢٩٤.

(١٤) الفارسي- الإيضاح، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٥٢-١٦٦.

(١٥) الزمخشري - المفصّل، تحقيق محمود السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢-٧٣

(١٦) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمد الطناحي، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٥-٩.

(١٧) سيبويه - الكتاب، نسخة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية،ج١، ص١٥-١٦.

(١٨) المصدر السابق - ص ١٠٩

(١٩) الأعلم الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د.زهير عبد المحسن سلطان، ص٦٦-٦٧.

❖ – استشهد سيبويه بهذا البيت على وصول الفعل إلى "الطريق" بغير واسطة حرف الجرّ تشبيهاً له بالمكان لأن الطريق مكان وهو نحو قول العرب: "ذهبت الشام".

❖ – أمّا المبّرد فقد اختلف مع سيبويه في ذلك (٢٠) حيث ذكر أن الفعلين: "ذهب ودخل" متعديان دونما حاجةٍ إلى واسطة حرف الجر لتعديتهما مستشهداً على ذلك بقوله تعالى:

(لتدخلُنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين).(٢١)

وقد ذهب أبو على الفارسي مذهب سيبويه في قولهم: (٢٢) "دخلت البيت، وذهبت الشام" وذلك أن هذين الفعلين لازمان ولكنه اختلف مع سيبويه في أنهما قد وصلا إلى مفعوليهما بنزع الخافض اتساعاً ومجازاً وليس شذوذاً أو ضرورة كما ذكر سيبويه.

❖ – وذهب آبن هشام الأنصاري (٢٣) مذهب أبي علي الفارسي في أن انتصابهما يكون على التوسع بإسقاط الخافض وليس على الظرفية فإنه لا يطرد تعدي الأفعال إلى "الدار" و " البيت "على معنى" في "فلا يقال" صليت الدار "أو" نمت البيت".

❖ – وحدد آبن هشام في "المغني" (٢٤) ثمانية أمور يتعدى بها الفعل اللازم كان السابع منها إسقاط الجارّ توسعاً نحو:

(ولكن لا تواعدوهن سرّاً) (٢٥) أي : على سر.

وكذلك (أعجلتم أمر ربكم) (٢٦) أي: عن أمره.

وكذلك (واقعدوا لهم كل مرصد) (٢٧) أي: عليه.

وقول الزجاج إنه ظرف ردّه الفارسي بأنه مختصٌ بالمكان الذي يُرصد فيه فليس مبهماً.

وقوله: "كما عسل الطريق الثعلبُ " أي: في الطريق.

---

(٢٠) المبّرد – المقتضب، ج٤، ص ٣٣٠-٣٣٩.

(٢١) سورة الفتح – آيه ٢٧ .

(٢٢) أبو على الفارسي – الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ص١٥٢-١٦٦.

(٢٣) آبن هشام الأنصاري- أوضح المسالك، تأليف محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر، بيروت، ص٢٣٥-٢٣٦

(٢٤) آبن هشام الأنصاري- مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ط١، ١٩٩٢م، ص٦٨١

(٢٥) سورة البقرة – آيه ٢٣٥ ,

(٢٦) سورة الأعراف – آيه ١٥٠.

(٢٧) سورة التوبة – آيه ٥.

وقول آبن الطراوة إنه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم.

- ❖ - وذهب آبن الناظم (٢٨) والأشموني (٢٩) والشيخ محمد بن عبد الباري الأهدل (٣٠) إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وآبن هشام في انتصاب "البيت" والدار، والشام، والمسجد" على المفعولية بإسقاط الخافض توسعاً ومجازاً.
- ❖ - وقد ذهب العكبري مذهب المبرّد (٣١) في أنّ " قناً وعوارض، ولابة ضرغد " أمكنة مختصة تعدّى إليها الفعل بنفسه كما تعدّى الفعل بنفسه في "دخلت البيت، وذهبت الشام "
- ❖ - بينما ذهب عبد القادر البغدادي (٣٢) مذهب سيبويه في أن جميع هذه الأماكن المذكورة "قناً وعوارض، لابة ضرغد"، منصوبة على إسقاط حرف الجرّ ضرورةً لأنها أمكنة مختصة لا تنصب انتصاب الظرف وهي بمنزلة: "ذهبت الشام ودخلت البيت" في الشذوذ".
- ❖ - كما ذهب ابن الأنباري مذهب أبي علي الفارسي وآبن هشام في نصب "قناً وعوارض ولابة ضرغد، والطريق" على إسقاط حرف الجر وقال: " إن الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجرّ إلاّ أنهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع اتساعاً" (٣٣)، فأما قولهم "دخلت البيت" فذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ "دخلت" فعل تعدّى إلى "البيت" فنصبه كقولك "بنيت البيت". وذهب الأكثرون إلى أنّ "دخلت" فعل لازم وكان الأصل فيه أن يستعمل معه حرف الجرّ إلاّ أنه حذف حرف الجرّ إتساعاً وهذا هو الصحيح، والدليل على ذلك مصدره على وزن "فعول" وهو من مصادر الأفعال اللازمة وأن نقيضه وهو "خرجت" فعل لازم أيضاً.

إن اختلاف النحاة في تصنيف هذه الأفعال: "دخل، ذهب، عسل" و غيرها بأنها أفعال لازمة وصلت إلى غيرها شذوذا، أو ضرورة كما قال سيبويه، أو بإسقاط الخافض كما ذهب أبو علي الفارسي و ابن هشام الأنصاري و آبن الناظم و الأشموني وآبن الأنباري، أو بأنها أفعال متعدية بذاتها فيما ذهب إليه المبرد والعكبري، فلربما كان يذهب سيبويه إلى أن هذه الأفعال قد خرجت عن القياس في استعمالها

---

(٢٨) ابن الناظم- شرح ألفيه ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص٢٧٣

(٢٩) الأشموني- شرح الاشموني على الألفية، تحقيق حسن أحمد، ج١، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص ٤٨٥-٤٨٦.

(٣٠) الشيخ محمد بن عبد الباري الأهدل - الكواكب الدرية، تأليف عبد الله الشعبي، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٣٥٨.

(٣١) العكبري - اللباب في علل البناء والأعراب، تحقيق غازي طليمات، ج١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٣٢) البغدادي ∩ خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٧٤-٨٣.

(٣٣) آبن الأنباري - أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ١٦٨-١٦٩ .

فعد هذا الخروج شذوذا أو ضرورة لأنه خروج على مقتضى الحال.

و أما قول المبرد: بأن هذه الأفعال متعدية في الأصل مستشهدا على ذلك في الآية الكريمة (لتدخلن المسجد الحرام)، فإن القرآن الكريم هو وعاء العربية، و أنه قد نزل بلغة العرب واشتمل على لهجاتهم وإن كانت لغة قريش هي الغالبة في هذا المجال، والشواهد القرآنية تؤكد الشواهد الشعرية، و لئن توسع العرب في تعدية الفعل اللازم بإسقاط الخافض فإن الشواهد القرآنية قد تؤكد مثل هذا التوسع.

وربما تكون هذه الأفعال لازمة في الأصل ثم شاع استخدامها كثيرا واستساغ اللسان العربي تعديتها دون واسطة، والعرب يميلون إلى الإيجاز والحذف على سبيل التوسع.

فما شاع استخدامه من الأفعال اللازمة وساغ على اللسان تعديته دون واسطة حرف الجر، فإن ذلك الفعل يكون قد تعدى إلى مفعوله بإسقاط الخافض توسعا و اختيارا.

(٢) المسألة الثانية: اختلاف النحاة في الاتساع في ظرف المتعدي إلى آثنين أو ثلاثة.

❖- ذكر آبن عصفور (٣٤): "إن الفعل يتعدى إلى ضمير المصدر نفسه ولكنه لا يتعدّى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان إلاّ بواسطة "في" إلاّ أن يتسع في الظرف فتنصبه على التشبيه بالمفعول به فإن الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله: "ويوم شهدناه سليماً وعامراً" فيجعل اليوم مشهوداً اتساعاً وان كان مشهوداً فيه".

"ولا يتسع في الظروف إلا إذا كان العامل فعلاً غير متعّدٍ أو متعدياً إلى واحد أو ما عمل عمله إن كان من جنس ما ينصب المفعول به".

❖ - وذكر سيبويه (٣٥): إنك إذا نوّنت "سارقاً " في قولهم: "يا سارقاً الليلة أهل الدار" كان حدّ الكلام أن يكون "أهل الدار" على "سارق" منصوباً ويكون "الليلة" ظرفاً لأن هذا موضع انفصال وإن شئت أجريته على الفعل في سعة الكلام" وهو يعني نصبه بالفعل على التشبيه بالمفعول به في سعة الكلام".

❖ - وروى آبن مالك في شرح التسهيل (٣٦): "إن آبن خروف قد قال في شرحه: "إن سيبويه قد أجاز نصب الظرف مفعولاً به بالمتعدي إلى ثلاثة وإنما قاسه ولم يجز النقل لأن النقل فيه نصب للفاعل ولا ينصب الفاعل إلا تشبيهاً بما ثبت أصله في الكلام».

❖ - لقد سبق آبن الحاجب آبن عصفور فيما ذهب إليه بخصوص التوسع في ظروف المتعدي إلى واحد وآثنين وثلاثة فقال: (٣٧) "ثم فرعوا على هذا الأصل فقال بعضهم: لا يتوسع في ظرف

---

(٣٤) آبن عصفور- المقرّب، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٨م، ص ٢١٣-٢١٥.

(٣٥) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج١، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م ص,١٧٦

(٣٦) آبن مالك - شرح التسهيل، تحقيق محمد عطا وطارق السيد، المجلد ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ٢٠٠١م، ص١٧١-١٧٢.

(٣٧) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاستراباذي النحوي، المجلد ١، دار الكتب العلمية بيروت - ١٩٨٥م، ص١٩٠ .

المتعدي إلى آثنين حتى يلحق بالمتعدي إلى ثلاثة فلا يقال: "يوم الجمعة أعطيته زيداً "درهماً" قال: لأن المتعدي إلى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الأكثرون. وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوزه إلا الأخفش، قالوا:" لأنه يخرج إلى غير أصل إذ ليس معنا متعّدٍ إلى أكثر من ثلاثة ".

❖ - وذكر الإستراباذي النحوي في شرحه على الكافية ما ذكره آبن الحاجب تماماً (٣٨).

ونقل السيوطي بعض آراء العلماء الذين سبقوه في هذه المسألة فقال: (٣٩) "إن الاتساع في اللازم له ما يشبّه به وهو المتعدي إلى واحد، والاتساع في المتعدي إلى واحد له ما يشبّه به وهو المتعدي إلى آثنين، والاتساع في المتعدي إلى آثنين له ما يشبّه به وهو المتعدي إلى ثلاثة فيجوز فيها. وأمّا ما يتعدى إلى ثلاثة فليس له ما يشبّه به إذ ليس هناك فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيمتنع".

هذا ما صححه آبن مالك، ونسبه آبن عصفور للأكثرية، وعزاه غيره للمبرّد.

وقيل: يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضا: ونسبه آبن خروف إلى سيبويه، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور.

ولا مبالاة بعدم النظير وإلاّ لم يجز في اللازم، إذ يعهد نصبه المفعول وإنما جاز فيه لضرب من المجاز".

❖ - وذهب أبو علي الفارسي(٤٠) " إلى أن من الأفعال ما أصله أن يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر ثم يُتسع فيحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني فمن ذلك قولك: اخترت زيداً من الرجال ثم يتسع فتقول: "اخترت الرجال زيداً "و" أمرت زيداً الخير" و"أمرته بالخير".

❖ - وذهب أبو حيان الأندلسي (٤١) إلى أن العامل في التوسع هو الفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء فإن كان العامل في الظرف حرفاً أو آسماً جامداً بما فيه من معنى الفعل فلا يتوسع فيه مع شيء منها، والتوسع بالنسبة إلى العامل يجوز وإن كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة أو آثنين أو واحداً أو كان لازماً وهذا مذهب الأخفش والجمهور وظاهر كلام سيبويه. وذهب أكثر النحاة فيما نقل آبن عصفور إلى جواز ذلك في اللازم وفيما يتعدّى إلى واحد أو آثنين، وليس فيما يتعدى إلى ثلاثة.

وذهب بعض النحاة إلى أنه لا يجوز اتساع إلا مع اللازم ومع المتعدي إلى واحد فقط قال آبن عصفور: وهذا غير صحيح، وزعم أنه لا يسمع الاتساع إلا مع اللازم ومع المتعدي إلى واحد.

إن خلاصة القول في هذه المسألة بأن التوسع في ظروف الأفعال اللازمة أ و المتعدية إلى مفعول

---

(٣٨) الاستراباذي النحوي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ص ٥٠٢.

(٣٩) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج٣، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٩٧م ص ١٦٨-١٦٩.

(٤٠) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م ص١٥٥

(٤١) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٥ .

واحد، إنما هو متفق عليه بين جميع النحاة، سماعا أو قياسا، وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى آثنين فلم يحفظ من كلام العرب اتساع فيه، كما لم يسمع ذلك في المتعدي إلى ثلاثة. وليس في كلام العرب أيضا ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل بطريق الأصالة، إلا أن يكون منقولا نحو: "أعلم، أرى"، أو مضمنا نحو: " أنبأ، نبأ، أخبر، خبر، حدث". ولهذا فإن مذهب آبن عصفور في هذه المسالة ربما يكون أكثر صوابا، سيما وأن رواية آبن خروف عن سيبويه ليس لها ما يعززها، كما أنها محصورة في حدود القياس، وليس السماع والرواية، وكذلك فإن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل لا تتجاوز ما ذكرته آنفا، ولا تتعدى إليها بحق الأصل.

المسألة الثالثة: اختلاف النحاة في جواز الاتساع في الظرف بحذف حرف الجر أو الضمير العائد أو كليهما معاً.

❖ - استشهد سيبويه (٤٢) على ذلك بقوله تعالى: (يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) (٤٣). حيث أضمر الضمير وحرف الجر معاً والتقدير "واتقوا يوماً لا تجزي فيه".

❖- وذكر الأخفش (٤٤): "وإنما جاز إضمار" فيه "، كما جاز إضافته للفعل، وليس من الأسماء شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان، ولذلك جاز إضمار "فيه". وقال قوم: "إنما أضمر الهاء فأراد: " لا تجزيه "، وجعل هذه الهاء آسماً لليوم مفعولاً، وقد يجوز إضمار "فيه" فتجعله من صفة " اليوم ".

* - وذهب الفراء(٤٥) إلى أنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرةً بالهاء وحدها ومرةً بالصفة ويعني بالصفة: " حرف الجر"(٤٦) فيجوز ذلك، وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات.

وقال غيره من أهل البصرة:" لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمرون في مثل هذا الموضع الصفة، وقد أنشد بعض العرب:

"في ساعة يحبها الطعام "، ولم يقل: " يحب فيها"، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه، لأن الصفة في هذا الموضوع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: " آتيك يوم الخميس وفي

---

(٤٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م، ص ٣٨٦.

(٤٣) سورة البقرة - الآيتان ٤٨، ١٢٣.

(٤٤) الأخفش معاني القرآن، تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٩٨٥م، ص٢٨٥.

(٤٥) الفرّاء- معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجارّ،ج١ دار السرور بيروت ص٣١-٣٢

(٤٦) يعني بالصفة حرف الجر كما هو اصطلاح الكوفين وهو هنا " في " المتصل بالضمير العائد على اليوم " فالبصريون يقولون " لا تجزى فيه " فحذف الجار والمجرور والكسائي يخطئ البصريين ويقول لا تجزيه، ثم حذف الضمير المنصوب، وأمّا الفّراء فقد خالف الكسائي وقال بجواز الوجهين أي: حذف الهاء وحذف " فيه " كما روى بجواز الحذف في " الهاء " و " فيه " عن سيبويه والأخفش والزجّاج.

يوم الخميس "فترى المعنى واحداً ".

❖ - وقال أبو علي الفارسي: "بجواز الوجهين" (٤٧)، ولكنه كان أميل إلى القول: حُذف الحرف فوصل الفعل واتصل بالضمير ثم حذف الضمير كما حذف في نحو قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) (٤٨) وهذا التقدير أسهل من الأول الذي يقول بتقدير (فيه).

❖ - وقال الطبري في تفسيره: "بجواز الوجهين " (٤٩).

❖ - واختار أبو حيان رأي أبي علي الفارسي بالتدرج بالحذف(٥٠).

❖ - وذهب آبن هشام في المغني إلى الرأي الأول القائل بتقدير "فيه". (٥١)

وذكر آبن الشجري: (٥٢)

" والأقيس عندي أن يكون حرف الظرف حذف أولاً فجعل الظرف مفعولاً به على السعه كما قال الشاعر: "ويوم شهدناه سليماً وعامراً".

يريد: لا تجزيه.

كما ذهب الكسائي إلى القول:" بحذف الضمير بعد ذلك ".

اختلف النحاة حول الإضمار في قوله تعالى: (يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا)، فذهب سيبويه إلى أن الإضمار تم في حرف الجر و الضمير معا، وقدره: " لاتجزي فيه ".

ولما كان التوسع في الظروف جائزا بحذف حرف الجر، و وصول الفعل إلى الضمير العائد على الظرف، لذلك فإن التوسع في مثل هذه الآية الكريمة ربما يكون قد تم بحذف حرف الجر أولا، فأصبح التقدير: " لا تجزيه"، ثم حذف الضمير بعد ذلك جريا على قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا)، والتقدير بعثه، فحذف الضمير وربما يكون سيبويه قد أجمل عمليتي الحذف في عملية واحدة.

ب- التوسع في الظرف بالإضافة إليه وإضافته

(١) التوسع بالإضافة إليه:

(٤٧) أبو علي الفارسي - المسائل العسكريات، تحقيق د.علي جابر المنصوري، الدار العليمة ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٩٦.

(٤٨) سورة الفرقان - الآيتان ٢٥، ٤١.

(٤٩) الطبري - تفسير الطبري،، المجلد ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ٤٨.

(٥٠) أبو حيان الأندلسي-البحر المحيط،ج١،ص٣٤٧.

(٥١) آبن هشام - المغني، تحقيق د. مازن المبارك ورفيقة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٦٥٤

(٥٢) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج١ الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة ص٦-٧

❖- ذكر سيبويه: (٥٣) وقوله عزّ وجلّ: (بل مكر الليل والنهار) (٥٤) فالليل والنهار لا يمكران ولكن المكر يكون فيهما. فإنْ نوّنت فَقلت: "يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدار" كان حدّ الكلام أن يكون "أهل الدار" على "سارق" منصوباً وتكون "الليلة" ظرفاً لأن هذا موضع انفصال. وإنْ شئت أجريته على الفعل في سعة الكلام.

ولا يجوز "يا سارق الليلةَ أهلِ الدار" إلاّ في شعر، وذلك كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور فإن كان منوناً فهو بمنزلة الفاعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة، قال الشماخ: (٥٥)

ربّ ابن عمٍ لسليمى مشعل طباخ ساعاتِ الكرى زاد الكسل

هذا على: "يا سارق الليلةِ أهلَ الدار".

ذكر الأعلم في شرحه على شواهد سيبويه في الكتاب قول الأخطل: (٥٦)

وكرار خلفَ المحجرين جوادَه إذا لم يحام دون أنثى حليلها

"الشاهد في البيت الأول: فيه إضافة "طباخ" إلى "الساعات" وذلك على حدّ تشبيه "الساعات" بالمفعول به وليس على الظرف.

والشاهد في البيت الثاني: فيه إضافة "كرّار" إلى "خلف" والقول فيه كالقول بالذي قبله ".

وذكر أبو علي الفارسي في الإيضاح: (٥٧)

"إن الليل والنهار قد خرجا بالإضافة إليهما عن الظرفية" وذهب الزمخشري (٥٨) وآبن الشجري (٥٩) إلى ما ذهب إليه سيبويه في الإضافة إلى الظرف مستشهدين على ذلك بشواهده التي ذكرها في الكتاب".

---

(٥٣) سيبويه - الكتاب، ج١، نسخه دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ط١، ١٣١٦هـ بيروت، ص٨٩-٩٠.

(٥٤) سورة سبأ - آيه ٣٣.

(٥٥) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص٩٠، الإيضاح ص١٦٤، خزانة الأدب ج٢، الشاهد٢٩١ ص١٧٢

(٥٦) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٩٠، نسبه للأخطل، وشرحه الأعلم في تحصيل عين الذهب ص١٤٠.

(٥٧) أبو على الفارسي - الإيضاح، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٦٤.

(٥٨) الزمخشري - المفصّل، تحقيق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢-٧٣.

(٥٩) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٢م ص, ٥٧٦

وأضاف الزمخشري في الكشاف: (٦٠)

" إن الإضافة في قوله تعالى: (مالك يوم الدين) (٦١) هي إضافة آسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع.

وذكر البغدادي في الخزانة: (٦٢)

" إن الأعلم قال بأن إضافة "طباخ" إلى "ساعات" على تشبيهها بالمفعول به لا على أنها ظرف ولا يجوز الإضافة إليها وهي ظرف لأن الظرف يقدر فيه حرف الوعاء وهو "في"، والإضافة إلى الحرف غير جائزة وإنما يضاف إلى الاسم ".

وقول ثعلب في أماليه: "بأن إضافة طباخ إلى "ساعات" لا تجوز إلاّ في الشعر، ممنوع".

وذكر العكبري: (٦٣)

"إن الإضافة إلى الظرف بتقدير "في" لا تجوز، لأن "في" مع الظرف مقدّرة، وتقديرها يمنع الإضافة".

وذكر آبن الحاجب: (٦٤)

"إن الظرف المتصرف قد يتوسع فيه فيضمر مستغنياً عن لفظ "في"، وحينئذ يسوغ أن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة كقوله تعالى: (بل مكر الليل والنهار) وقولهم: "يا سارق الليلة أهلَ الدار".

وذهب إلى جواز الإضافة إلى الظرف كل من أبي حيان في كتابه "ارتشاف الضرب" (٦٥)

والخوارزمي في "التخمير" (٦٦) والسلسيلي في "شفاء العليل في إيضاح التسهيل" (٦٧) وآبن يعيش في "شرح المفصل" (٦٨).

(٢) التوسع في الظرف بإضافته إلى الجمل:

---

(٦٠) الزمخشري - الكشاف، مصطفى حسين أحمد، ج١، دار الكتاب العربي ط٣، ١٩٨٧م ، ص١٢.

(٦١) سورة الفاتحة - آيه ٤.

(٦٢) البغدادي - خزانة الأدب، المجلد ١، طبعة دار صادر، بيروت، ط١، ص ٤٨٥، والمجلد ٢، ص ١٧٢

(٦٣) العكبري - اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ج١، دار الفكر، بيروت ط١، ١٩٩٥م، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٦٤) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاستراباذي، المجلد١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٩٠

(٦٥) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج٣، مكتبة الخانجي القاهرة ط١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٤.

(٦٦) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ج١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٦٧) السلسيلي - شفاء العليل، تحقيق د. الشريف البركاني، دار الندوة، بيروت، ط١، ص٤٨٨.

(٦٨) آبن يعيش، شرح المفصّل، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٤٦ .

ذكر سيبويه (٦٩):

"هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء "واستشهد على ذلك بقولة تعالى:

(هذا يوم لا ينطقون) (٧٠) و(هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) (٧١).

وجاز هذا في الأزمنة واطّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً، توسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم ومما يضاف إلى الفعل قولهم: "ما رأيته منذ كان عندي، ومذ جاءني". وجملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى: "إذْ "فأضيف إلى ما يضاف إليه "إذْ ". وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلاّ إلى الفعل، لأنه في معنى "إذا"، و"إذا " هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال.

وذهب مذهب سيبويه كل من "المبرّد " (٧٢)، و"ابن السراج" (٧٣)، وذهب "ابن أبي الربيع القرشي الأشبيلي"في كتابه" البسيط في شرح جمل الزجاجي "(٧٤) " إلى القول: بأن " إذْ" و"إذا" من ظروف الزمان يضافان إلى الجمل، وإذا جاء بعدهما آسم منصوب حمل على فعل مضمر يفسره الفعل الذي بعدهما نحو: "إذا زيداً تضربه أضربه"، وإذا جاء بعدهما آسم مرفوع يكون أيضاً محمولاً على فعل مقدّر نحو قوله تعالى:

(إذا السماء انشقت) (٧٥) و(إذا السماء انفطرت) (٧٦).

ولا تكون أمثال هذه مرفوعة بالابتداء، لأن الشرط طالب للفعل فلا يحمل إلا على الفعل، ولا يحمل على الابتداء ما وجد عنه مندوحة".

وذهب مذهب سيبويه كذلك: "ابن الحاجب "في كتابه" الإيضاح في شرح المفصّل "(٧٧) والخوارزمي في "التخمير" (٧٨).

جـ. التوسع في الظرف بالاسناد إليه

---

(٦٩) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت، ص٤٦٠-٤٦١

(٧٠) سورة المرسلات - آيه ٣٥.

(٧١) سورة المائدة - آيه ١١٩.

(٧٢) المبرّد - المقتضب، ج٤، ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٧٣) ابن السراج - الأصول، تحقيق د. عبد الحسين الفتيلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ص ١٩٥.

(٧٤) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح الجمل، تحقيق التبيني، ج٢، بيروت، ط١، ص ٨٧٧-٨٨٠.

(٧٥) سورة الانشقاق - آيه ١.

(٧٦) سورة الانفطار - آيه ١.

(٧٧) ابن الحاجب -الإيضاح في شرح المفصل تحقيق د.العليلي، ج١، مطبعةالعاني، بغداد، ص٤٢٠

(٧٨) الخوارزمي-التخمير، تحقيق د. العثيمين ج٢، بيروت، ط١، ص ٤٦-٤٧.

❖ – ذكر السيوطي في "الأشباه والنظائر" (٧٩):

" قد يسند إلى المتوسع فيه فاعل نحو قوله تعالى: (في يوم عاصف) (٨٠).

وقد يسند إليه نائب فاعل نحو "ولد له ستون عاماً " وكذلك: صيد عليه الليل والنهار"

وقد يوصف نحو قوله تعالى: (يوماً عبوساً قمطريرا) (٨١)

وقد يرفع خبراً نحو: " الضربُ اليومُ ".

ويؤكد ويستثنى منه ويبدل ولم يجز ذلك في الظرف غير المتوسع فيه".

وكان صاحب الكتاب (٨٢) قد استشهد على الإسناد للظرف "وُلد له ستون عاماً و" سير عليه ليل طويل ونهار طويل " و" سير عليه فرسخان".

❖ – وذكر المبرّد في المقتضب (٨٣):

"ولد له سُتون عاماً" و"سير بزيد يومان" وقال: إن هذا الرفع الذي ذكرناه اتساع، وحقيقة اللغة غير ذلك ".

❖ – وذكر آبن السراج: "إن الظرف إذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله " (٨٤).

❖ – وذكر البغدادي في "خزانة الأدب ": (٨٥)

" إن الزمان يسند إليه كثيراً مما يقع فيه مستشهداً بقول الشاعر جرير: (٨٦)

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت ومـــا ليل المطيّ بنائم

وقال رؤبة: "فنام ليلي وتجلّى همي"، فأسند النوم إلى الليل في الشاهدين، وذلك من قبيل المجاز، لأن الليل لا ينام وإنما يقع فيه النوم. وتؤكد جميع الشواهد التي ذكرها النحاة، بأن الظروف المتصرفة قد يضاف إليها، أو تضاف هي للجمل الفعلية والإسمية، وقد يسند إليها من قبيل الاتساع، حيث تكون قد خرجت عن الظرفية.

د. التوسع في الظرف بالفصل به بين المتلازمين

(١) الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه

---

(٧٩) السيوطي – الاشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٣٦.

٨٠) سورة إبراهيم – آيه ١٨.

(٨١) سورة الإنسان – آيه ١٠.

(٨٢) سيبويه – الكتاب، ج١، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ص١٠٨-١١٢.

(٨٣) المبرّد – المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج٤، دار الكتب، بيروت، ص٣٣٢.

(٨٤) آبن السراج – الأصول في النحو، ج١، ص ١٩٤.

(٨٥) البغدادي – خزانة الأدب، ج١، طبعة دار صادر المصوّرة عن طبعة بولاق المصرية، ص٢٢٣.

(٨٦) من شواهد سيبويه- الكتاب ج١، ص٨٠، وهو في ديوانه، ص٥٥٤، وأمالي آبن الشجري ج١،ص٥٣، والمقتضب ج٣، ص١٠٥، وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل، ص٤٤ .

❖ - ذكر سيبويه الشواهد الشعرية التالية وقال "إن ذلك قبيح ويجوز في الشعر":

لما رأت ساتيدما استعبرت — لله در اليوم من لامها (٨٧)
كما خط الكتاب بكف يوماً — يهودي يقارب أو يزيل (٨٨)
كأن أصوات من إيغالهنّ بنا — أواخر الميس أصوات الفراريج (٨٩)
هما أخوا في الحرب من لا أخا له — إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما (٩٠)

❖- وذكر المبرّد مضيفا إلى شواهد سيبويه:

أشمّ كأنه رجل عبوس — معاودُ جرأة وقت الهوادي (٩١)

أراد: معاود وقت الهوادي جرأة" ففصل بالمصدر بين المضاف والمضاف إليه.

❖ - وذكر آبن السراج: "إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الظرف جاء للضرورة لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيه غيرها" (٩٢).

❖ - وذكر الجرجاني: "إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على قبح"(٩٣).

❖ - وذكر آبن أبي الربيع في "شرح جمل الزجاجي" :(٩٤)

"ولا تفصل العرب بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والمجرور في ضرورة الشعر"

❖ - وذكر الخوارزمي في كتابه "التخمير": (٩٥)

---

(٨٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج١، ص٩١، المقتضب ج٤، ص٣٧٧، أوضح المسالك ج٣،ص١٩٠، شرح المفصل المجلد١، ص٥٥٣، شرح الرضي على الكافية ج٣، ص٧١٣.

(٨٨) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١،ص ٩١ نسبه لأبي حية النميري، المقتضب ج٤، ص٣٧٧، شرح الأشموني ج٢، ص١٨٤.

(٨٩) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٩٢، المقتضب ج٤، ص٣٧٦، التخمير ج٢، ص٥١، شرح الكافية الشافية ج٢، ص٩٨٠.

(٩٠) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٩٢، أوضح المسالك ج٣، ص١٩٠، شرح المفصل المجلد ١، ص٥٥٣.

(٩١) المبرد-المقتضب، ج٤، ص٣٧٧، الدرر ج٥، ص٥٠.

(٩٢) آبن السراج - الاصول في النحو، ج٢، ص٢٢٧.

(٩٣) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد ١، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م، ص٦٥٠-٦٥١.

(٩٤) آبن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد التبيتي، ج٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٩٨٦م، ص٨٨٩.

(٩٥) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د.العثيمين، ج٢، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٥٠-٥٢.

"إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف مستكره".

❖ - وذكر الزمخشري في كتابه "المفصّل": (٩٦) جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر".

❖ - وقد فصّل آبن هشام في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية آبن مالك في هذا الموضوع، وذكر بأن كثيراً من النحويين زعموا أنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، ولكن الحق بأن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة والأربع الباقية تختصّ بالشعر، آمّا المسائل الثلاث الجائزة في السعة فهي:(٩٧)

الأولى: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل بينهما إما مفعوله، كقراءة آبن عامر (قتلُ أولادَهم شركائهم) (٩٨).

وقول الشاعر: "فسقناهم سوق البغاثَ الأجادل"

وإمّا ظرفه: كقول بعضهم: " تركُ يوماً نفسك وهواها ".

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً،والمضاف إليه إما مفعوله الأول،والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: (فلا تحسبنّ الله مخلف وعدَه رسلِه) (٩٩).

وقال الشاعر:

مـــازال يوقن من يؤمّك بالغنى وسواك مانع فضلَه المحتاجِ (١٠٠)

أو أن يكون الفاصل بينهما ظرفه، كقوله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركو لي صاحبي).

وقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكونَنْ ومدحتي كناحت يوماً صخرةٍ بعسيل (١٠١)

الثالثة: أن يكون الفاصل بينهما قسماً كقولك: "هذا غلامُ - والله - زيدٍ"

وذكر آبن هشام مثل هذا مختصراً في كتابه " الجامع الصغير في النحو" (١٠٢).

وذكر الرضي الاستراباذي في شرحه على كافية آبن الحاجب: (١٠٣) "إعلمْ أن الفصل بين

---

(٩٦) الزمخشري - المفصل، تحقيق د. محمد السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ص ١٢٢ ١٢٣

(٩٧) آبن هشام الأنصاري-أوضح المسالك لألفية آبن مالك،ج٣، ص١٧٧-١٩٥.

(٩٨) سورة الأنعام - آيه ١٣٧.

(٩٩) سورة إبراهيم - آيه ٤٧.

(١٠٠) البيت بلا نسبه في أوضح المسالك لآبن هشام الأنصاري،ج٣، ص١٨٤.

(١٠١) البيت بلا نسبه في شرح التسهيل لآبن مالك ج٣، ص١٣٧، أوضح المسالك ج٣، ص١٨٤، شرح الأشموني ج٢، ص١٨٢، الدرر ج٥، ص٤٣.

(١٠٢) آبن هشام الأنصاري - الجامع الصغير في النحو، تحقيق أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٠م، ص١٤٧.

(١٠٣) الاستراباذي - شرح الرضي علي الكافية، تحقيق يوسف عمر، ج٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ص٢٦٠-٢٦١ .

المتضايفين في الشعر، بالظرف والجار والمجرور غير عزيز، وبغيرهما عزيز جداً، وقد يفصل في السعة بينهما قليلاً بالقسم، وقد جاء في السعة الفصل بينهما بالمفعول، إن كان المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعلاً، كقراءة آبن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائهم).

وهو مثل قول الشاعر:

فَـزَجَـجْـتُـهـا بـمـزجَـة زجَّ القـلـوصَ أبـي مـزادة (١٠٤)

وقول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نفي الدراهيمَ تنقاد الصياريف (١٠٥)

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه في الظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر، وهو عند يونس قياس.

والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولاً كان الفاصل أو قسماً، أو غيرهما، فقراءة آبن عامر ليست بذاك، ولا نسلّم بتواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين ".

ذهب آبن مالك في "شرح التسهيل"(١٠٦) "إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالجار والمجرور، والظرف بقوة إن تعلقا به، وإلاّ فبضعف، ومثله في الضعف الفصل بمفعول متعلق بغير المضاف، وبفاعل مطلقاً، وبنداء، ونعت، وبفعل ملغى".

وذهب آبن مالك إلى أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا في الاختيار، وشاهده على ذلك قراءة ابن عامر، (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)، لأنها ثابتة بالتواتر، و معزوة إلى موثوق بعربيته، مع العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن وأنه قد تعلم قراءة القرآن على يد عثمان رضي الله عنه.

وإن تجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي ذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، والتقدير: "قتل شركائهم أولادهم".

"و أشار آبن مالك إلى أن العرب قد فصلوا بالأجنبي كثيرا، و لذلك فالفصل بغير أجنبي يكون له مزية، فيحكم له بالجواز".

---

(١٠٤) المصدر السابق نفسه-ص٢٦١.

(١٠٥) المصدر السابق نفسه-ص٢٦١.

(١٠٦) آبن مالك- شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد، المجلد ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م، ص١٣٧-١٤٢

لقد آختلف النحاة في مسألة الفصل بين المضاف و المضاف إليه، فجعلها آبن هشام سبع مسائل منها: ثلاث جائزة في السعة، والأربع الباقية تختص بالشعر، وذهب البصريون وفي مقدمتهم سيبويه إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يجوز على قبح في ضرورة الشعر، وجوزه آبن السراج، وآبن أبي الربيع، والجرجاني، والزمخشري في الظرف للضرورة الشعرية، وطعنوا في قراءة آبن عامر، وذكرالرضي الاستراباذي بأن الفصل بين المضاف و المضاف إليه بالظرف ثابت مع قلته وقبحه في الشعر، وأن الفصل بينهما بغير الظرف في الشعر أقبح وكذلك فإن الفصل بينهما بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، سواء كان الفاصل مفعولا أو قسما أو غيرهما. وشكك في قراءة آبن عامر، وذكر بأنه لا يسلم بتواتر القراءات السبع.

وخلاصة القول في هذه المسألة: إن العرب قد فصلوا كثيرا بين المضاف و المضاف إليه في الشعر و غير الشعر، وقد قرأ بعض القراء كآبن عامر وغيره، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه في القرآن، كما ورد مثل هذا الفصل في الأحاديث النبوية الشريفة كقوله صلى الله علية وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"، وقول بعض العرب: "ترك يوما نفسك وهواها، سعي لها في رداها". ولذلك فإنني أعتقد أن ما ذهب إليه آبن مالك، وآبن هشام هو الأسلم في هذة المسألة.

(٢) التوسع في الفصل بين المتلازمين من غير المضاف والمضاف إليه.

(أ) الفصل بين " إنّ " واسمها بالظرف والجار والمجرور:

ذكره أبو علي الفارسي في"شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، (١٠٧) كما ذكره آبن هشام الأنصاري في "مغنى اللبيب"، (١٠٨) واستشهدا عليه بقول الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن بحبّها أخاك مصاب القلب جمّ بلابله (١٠٩)

وأضاف آبن هشام أيضا:

(ب) لقد فصلوا بهما أيضا بين فعل التعجب والمتعجب منه نحو:" ما أحسن- في الهيجاء- لقاء زيد، وما أثبت – عند الحرب – زيدا".

(ج) وفصلوا بهما بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن نحو: " أبعدَ بعدٍ تقول الدارَ جامعة".

(د) وفصلوا بهما بين المضاف وحرف الجر ومجروره نحو:

" هذا غلام – والله – زيد، اشتريته – بوالله – درهم".

(هـ) وفصلوا بهما بين " إذن " و"لن " ومنصوبهما نحو:

---

(١٠٧) أبو علي الفارسي- شرح الأبيات المشكلة الأعراب، تحقيق د .حسن هنداوي، بيروت، ط ١، ص٣٠١.

(١٠٨) آبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط١، ص٩٠٩

(١٠٩) من شواهد سيبويه الخمسين التي لم تنسب لشاعر معين ج١، ص٢٨٠، مغني اللبيب ص٩٠٩،خزانة الأدب شاهد ٦٤٨، ص٥٧٢ . وشرح آبن عقيل مجلد١، ص٣٤٩ .

" إذن – والله – نرميهم بحرب".

لن – مـــا رأيت أبا يـزيـد مـــقـــاتلا– أدعَ القـتـال وأشـهـدَ الـهـيـجـاء(١١٠)

(و) وقدّموهما خبرين على الاسم في معمول " إنّ" نحو: (إن في ذلك لعبرةً) (١١١)

(ز) ومعمولين للخبر في باب " ما " نحو:

"ما في الدار زيد جالسا"

(ح) ومعمولين لصلة "أل"، فصلوا فيه بين آسم كان وخبرها نحو:

(وكانوا فيه من الزاهدين) (١١٢)

(ط) وقدّموهما على الفعل المنفي بـ "ما" نحو:

"ونحن عن فضلك ما آستغنينا"

وذكر آبن هشام في " شرح قطر الندى وبلّ الصدى " (١١٣):

" لا يجوز أن يتوسط الخبر بين معمول " إن " وآسمها، ولا يجوز تقديم الخبر عليهما كما جاز في باب "كان"، يستثنى من ذلك إذا كان الخبر ظرفا، أو جارا ومجرورا، فإنه يجوز فيهما أن يتوسط، لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما، قال تعالى: (إن لدينا أنكالاً وجحيما)(١١٤)

وقال تعالى: (إن في ذلك لعبرة لمن يخشى) (١١٥)

(ي) التوسع في تقديم خبر "ما" الحجازية على آسمها إذا كان ظرفا:

ذكر آبن الحاجب في "الكافية في النحو" (١١٦)

"إن آبن عصفور والعبدي قالا: إنه لا يبطل عملها إذا كان خبرها المتقدم ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، لكثرة التوسع فيه، كما تعمل "إنّ" وأخواتها.

كما روي عن أبي علي الفارسي والربعي "أنهما جوّزا إعمالها متقدمة الخبر، إذا كان خبرها ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً "

وروي عن الكوفيين أنهم نصبوا " مثلهم " على الظرف في قول الشاعر الفرزدق:

فـاصـبـحـوا قـد أعـاد الله نـعـمـتـهـم إذْ هم قـريش وإذْ مـا مـثـلَهم بشـرُ(١١٧)

---

(١١٠) آبن هشام-مغني اللبيب ص٣٧٣، ص٦٨٦،ص٩١٠.

(١١١) سورة آل عمران -آية ١٣.

(١١٢) سورة يوسف - آية ٢٠.

(١١٣) آبن هشام الأنصاري- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٤، ص١٨٤-١٨٥.

(١١٤) سورة المزمل - آية ١٣.

(١١٥) سورة النازعات - آية ٢٦

(١١٦) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الرضي، دار الكتب العلمية بيروت، المجلد ١، ص٢٦٧

(١١٧) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٢٩، ديوان الفرزدق ص١٦٧،شرح الرضي على الكافية ج٢، ص١٨٨ .

٢ . الاتساع في المصدر:

❖ ذكر سيبويه:

" إن المصدر قد يكون حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك كقولك: متى سير عليه ؟ فيقول: "مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر"، فإنما هو زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار، واستشهد بقول الشاعر حميد بن ثور:

ومـــــا هـي إلاّ في إزارٍ وعـلـقـــــة مغارَ آبن همام على حيّ خثعما (١١٨)

فصيّر " مغاراً " وقتاً وهو ظرف.

❖ - وأضاف سيبويه: " هذا باب ما شبّه من الأماكن المختصّة، بالمكان غير المختصّ، وذلك قول العرب: " هو مني منزلة الشغاف، وهو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة"، وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك "، وآستشهد بقول أبي ذؤيب:

فـــوردن والعـــيّـــوق مـــقـــعـــد رابئ الضرباء خلف النجم لا يتـتلّع (١١٩)

وقول الأحوص:

وإن بـني حـــرب كـــمـــا قـــد علمـــتم مناط الثريا قد تَعلّتْ نجومها (١٢٠)

وقول آبن هرمة:

أَنَصْبٌ للمنيـــــة تعـــتـــريهم رجـــالي أم هـمُ درج الســـيـــول (١٢١)

❖ وذهب المبرّد مذهب سيبويه في ذلك (١٢٢).

❖ أمّا آبن السراج فقد ذكر: (١٢٣)" إن العرب أقامت أسماء ليست بأزمنة، مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً، وهذه الأسماء تجيء على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام، إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف آسم الزمان اتساعاً نحو: "جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر"، فالمراد في جميع هذا:

---

(١١٨) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص١٢٠،ا لمقتضب ج٤، ص٣٤٣.

(١١٩) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٢٠٥، ديوان الهذليين ج١، ص١٩،شرح الرضي على الكافية ج١، ص٢٥١، والمقتضب ج٤، ص٣٤٣.

(١٢٠) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص٢٠٦، المقتضب ج٤، ص٣٤٣.

(١٢١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١،ص٢٠٦.

(١٢٢) المبرّد - المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج٤، عالم الكتب، بيروت، ص٣٤٣-٣٤٤.

(١٢٣) آبن السّراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٩٦م، ص١٩٣ .

" وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر".

والآخر: أن يكون آسم الزمان موصوفاً، فحذف اتساعاً، وأقيم الوصف مقام الموصوف، نحو: "طويل، وحديث، وكثير، وقليل، وقديم"، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجر فيها الرفع، ولم تكن إلاّ ظروفاً، وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة".

❖ - وذهب الزمخشري المذهب نفسه (١٢٤) مستشهداً بقوله تعالى:

(ومن الليل فسبّحه وأدبار السجود). (١٢٥)

وذكر في " المفصّل في علم العربية ": (١٢٦) إن المصدر يجعل حيناً لسعة الكلام نحو: " كان ذلك مقدم الحاج، وخلافة فلان، وصلاة العصر"، ومنه:" سير عليه ترويحتين، وانتظرته نحر جزورين".

وقوله تعالى: (ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم) (١٢٧).

والتقدير: وقت انقضاء السجود كقولهم: "آتيك خفوق النجم".

❖ - وفصّل آبن هشام في التوسع في المصدر النائب عن الظرف (١٢٨) فذكر: "إن الغالب في هذا النائب أن يكون مصدراً، وفي المنوب عنه أن يكون زماناء ولا بد من كونه معيّناً:

أ. لوقت أو لمقدار نحو: " جئتك صلاة العصر، قدوم الحاج، وانتظرتك حلب الناقة أو نحر جزور".

ب. وقد يكون النائب آسم عين نحو: "لا أكلمه القارظين"، والأصل مدة غيبة القارظين.

جـ. وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو: "جلست قرب زيد" أي مكاناً قربه.

د. والجاري مجرى أحدهما ألفاظ مسموعة، توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى "في"، نحو قولهم: " أحقاً أنك ذاهب" والأصل: أفي حق.

وقال آبن الدمينة:

أحقــاً عبــاد الله أن لست صــادراً ولا وارداً إلا علــيّ رقــــيب (١٢٩)

ومثله: " غير شكٍّ، وجهد رأيي، وظنّاً مني أنك قادم ".

❖ - وذهب آبن الحاجب مذهب من سبقه في الاتساع في المصدر(١٣٠)، وذلك عند إضافته لظرفي

---

(١٢٤) الزمخشري - الكشاف، ج٤، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ص٣٩٣.

(١٢٥) سورة " ق" - آيه ٤٠.

(١٢٦) الزمخشري - المفصّل في علم العربية، تحقيق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢.

(١٢٧) سورة الطور - آيه ٤٩ .

(١٢٨) آبن هشام الأنصاري - أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر، بيروت ص ٢٣١-٢٣٤

(١٢٩) آبن هشام الأنصاري-أوضح المسالك إلى ألفية آبن مالك،ج٢، ص٢٣٣.

(١٣٠) آبن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق د. موسى العليلي، ج١، مطبعة العاني، بغداد، ص ٤١٩-٤٣٠ .

الزمان والمكان، حيث ينوب عنهما عند حذفهما، مستشهداً على ذلك بقوله تعالى: (وأدبار السجود)، وبما جاء في الحديث: حيث أن النبيّ صلى الله عليه وسلم أقطع زبيراً "حضر فرسه".

وذكر أيضاً بأن المضاف إليه الذي هو آسم عين، قد يقوم مقام مضافه الذي هو مصدرٌ قائمٌ مقام مضافه الذي هو "حين"، نحو: " لا آتيك السمر والقمر "أي مدة طلوع القمر".

ومنه قول الشاعر: "باكرت حاجتها الدجاج بسحرةٍ".

أي: وقت صياح الدجاج.

❖ - وذكر آبن يعيش: (١٣١)

"إنّ المصدر قد يوضع موضع آسم الفاعل اتساعاً وإنه قد يوصف بالمصادر، كما يوصف بالمشتقات فيقال: "رجل فضل ورجل عدل" كما يقال فاضل وعادل، وذلك على ضربين:

أ- مفرد نحو : "رجل فضل، وعدل، وصوم، وفطر، وزور".

ب- مضاف نحو: "مررت برجل حسبك من رجل".

ويجوز أن يكونوا قد وضعوا المصدر موضع آسم الفاعل اتساعاً،" فعدل بمعنى عادل، وصوم بمعنى صائم، وفطر بمعنى مفطر، وغور بمعنى غائر"، وذلك كما وضعوا آسم الفاعل موضع المصدر في قولهم: "قم قائماً بمعنى قياماً، واقعد قاعداً بمعنى قعوداً.

❖ أفرد السيوطي (١٣٢) عنواناً خاصاً للاتساع في المصدر، وذكر بأنه يشبع القول في هذا الباب، لقلة من عقد له باباً من النحاة، ولكنه لم يورد في هذا الباب سوى ما أورده أبو حيان في البسيط، وفي شرحه على التسهيل حيث قال:

" وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له باباً من النحاة فأقول: قال أبو حيان في شرح التسهيل:

" الاتساع يكون في المصدر المتصرف، فينصب مفعولاً به على التوسع والمجاز، ولو لم يصح ذلك، لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسّم فاعله حين قلت: " ضرب ضرب شديد "، لأن بناءه لفعل ما لم يسمّ فاعله فرع عن التوسع فيه، بنصبه نصب المفعول به، وتقول: " الكرم أكرمته زيداً، وأنا ضارب الضرب زيداً ".

قال في البسيط : وهذا الاتساع إن كان لفظياً، جاز اجتماعه مع المفعول الأصلي إن كان له مفعول، وإن كان معنوياً، بأن يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه، لأنه كالعوض منه حال التوسع، نحو قولك:

" ضرب الضرب " على معنى: ضرب الذي وقع به الضرب ضرباً شديداً، فوضعت بدلاً منه مصدره.

وقيل: يجوز الجمع بينهما،على أن يكون المفعول منصوباً نصب التشبية بالمفعول به، وإذا كان الاتساع معنىً فلا يجمع بين المتوسع فيه والمطلق.

---

(١٣١) آبن يعيش - شرح المفصل - ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٥٠

(١٣٢) السيوطي -الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٣١-٣٢ .

وفي البسيط أيضاً: المصادر يتوسع فيها، فتكون مفعولاً كما يتسع في الظروف، فتكون إذا جرت أخباراً بمنزله الأسماء الجامدة، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار.

وإذا كان بمعنى "فاعل"، جاز أن يكون صفة، قال: وإذا توسع بها وكانت عامةً على أصلها، لم تثنّ ولم تجمع رعياً للمصدر، وخاصة نحو: " ضربُ زيدٍ، وسير البريد"، فربما جازت التثنية والجمع بينهما".

وخلاصة القول في ذلك: إن أسماء الزمان قد تضاف للمصادر أو إلى بعض أسماء الأعيان، فتنوب تلك المصادر والأسماء مناب أسماء الزمان اتساعا و مجازا، وقد توصف أسماء الزمان، فينوب الوصف عن اسم الزمان الموصوف على سبيل الاتساع والمجاز أيضا.

٣- الاتساع في الصفة المشبهة باسم الفاعل:

❖ - ذكر سيبويه قول الشماخ (١٣٣):

أمن دمنتين عرّس الركب فيهما ... بحقل الرخامى قد عفا طللاهما
أقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

❖ ذكر السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه (١٣٤)

" قوله: وذلك رديء، يعني أن في "حسن" ضميراً يرتفع به يعود إلى زيد"، فلا حاجة إلى الضمير الذي في "الوجه"، لأن الأصل كان: "زيد حسن وجهه"، والهاء تعود إلى "زيد"، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى "حسن"، فجعلناها في حال رفع فاستكنّتْ فيه، فلا معنى لإعادتها".

❖ - وذهب آبن معطي في ألفيته مذهب سيبويه (١٣٥).

❖ - وأمّا الجامي فقد ذكر في شرحه على كافية آبن الحاجب: (١٣٦)

" واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردةً عن اللام، مضافةً إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: "حسن وجهه" فجميع البصريين يجوّزونها على قبح في ضرورة الشعر، والكوفيون يجوّزونها بلا قبح في السعة، ووجه القبح عند البصريين أنهم ارتكبوا الإضافة لقصد التخفيف، لذلك يقتضي الحال أن يبلغ أقصى ما يمكن من التخفيف، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما آستكنّ في الصفة. أمّا وجه جوازها بلا قبح عند الكوفيين، فهو حصول شيء من

---

(١٣٣) من شواهد سيبويه - الكتاب،ج١، ص ١٠٣،شرح الرضي على الكافية ج٣، ص٤٣٦، شرح المفصل ج٦، ص٨٦، ألفية آبن معطي ج٢، ص٩٩٨ .

(١٣٤) أنظر شرح السيرافي على هامش الصفحة ١٠٢ -الكتاب-نسخة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق.

(١٣٥) آبن معطي - ألفية ابن معطي، تأليف د. علي موسى الشوملي، ج٢، مكتبة الحزنجي، الرياض ط١، ١٩٨٥م، ص٩٩٨.

(١٣٦) الجامي - الفوائد الضيائية، تحقيق د. أسامة الرفاعي، ج٢، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٩٨٣م ص ٢٠٧ .

التخفيف، وهو حذف التنوين".

❖ - وذكر "الرضيّ الاستراباذي" في شرحه على كافيه آبن الحاجب حول هذه المسألة، ما ذكره "نور الدين الجامي" عنها (١٣٧)، مضيفاً إلى ذلك رأي "آبن بابشاذ" الذي "منعها مستدلاً بنسيج العنكبوت، وهو إضافة الشيء إلي نفسه".

❖ - ومضيفاً أيضاً رأي المبرّد الذي ردّ الضمير في "مصطلاهما" إلى "الأعالي" وليس إلى "الجارتين".

وقد وصف الاستراباذي رأي المبرّد بالتكلّف وقال: "إن الظاهر مع سيبويه".

وردّ الأعلم الشنتمري (١٣٨) رأي المبرّد" في عودة الضمير في "مصطلاهما على "الأعالي" مؤكداً صحة ما ذهب إليه سيبويه ".

❖ - وذكر آبن يعيش: (١٣٩) "الأوّل في هذه المسالة مذهب سيبويه وذلك في عودة ضمير" مصطلاهما" على قوله: "جارتا صفا". وأنّ استدلاله على ذلك صواب لأنه الظاهر وأن ما ذهب إليه غيره تأويل على خلاف الظاهر، والأخذ بالظاهر هو الوجه".

❖ - أمّا الأشموني فقد ذكر في شرحه على ألفية آبن مالك (١٤٠):

" والجرّ عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات، ومنعه المبرّد مطلقاً، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه، وأجازه الكوفيون في السعة، وهو الصحيح.

ففي حديث أم زرع : " صفر وشاحِها ".

وفي حديث الدجّال: "أعور عينِه اليمنى"

وفي صفة النبيّ صلى الله عليه وسلم: "شثن أصابِعه".

❖ - وأمّا عبد القاهر الجرجاني فقد ذكر: (١٤١)" إن الصحيح المستعمل في هذه المسألة أن يقال: "جونتا المصطلى"، كما كان المختار الجيد أن يقال: "هذه امرأة حسنة الوجه". وذلك بترك الإضافة إلى الضمير وقال إنّ سيبويه قد أنشد البيتين السابقين على المذهب الشاذ".

❖ - ذكر آبن مالك في شرح الكافية الشافية: (١٤٢)

---

(١٣٧) الرضّي الاستراباذي - شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٣، جامعة قار يونس، ط٢، ١٩٩٦م، ص٤٣٦.

(١٣٨) الأعلم الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٦٠.

(١٣٩) آبن يعيش - شرح المفصل، المجلد ٢، ج٦، عالم الكتب، بيروت، ص ٨٦-٨٧.

(١٤٠) الأشموني - شرح ألفية أبن مالك، تحقيق د. حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م ص٢٥٤-٢٥٥.

(١٤١) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، المجلد١، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص٥٤٨.

(١٤٢) آبن مالك - شرح الكافيه الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ج٢، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ص ١٠٦٨-١٠٧٠ .

" وهذا عند سيبويه مخصوص في الشعر وعند أبي العباس المبرّد ممنوع في الشعر وغيره وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كلّه وهو الصحيح.

❖ - وذكر آبن بابشاذ في المقدمة المحسبة (١٤٣)

" إن من احتجّ على سيبويه بأن الشاهد الذي ذكره، كان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، فإنه لا يشكل حجة، لأن هذه الإضافة هي إضافة لفظيه لا حقيقية.

❖ - وذكر السيوطي: (١٤٤)

" وتقبح إضافة الصفة إلى مضاف الضمير، إذا كانت الصفة دون "أل"، وذكر بأن المبرّد منعها مطلقاً في الشعر وغيره، وأن آبن مالك وافق رأي الكوفيين في إجازتها في الكلام كلّه".

❖ - وذكر الزجاجي في كتابة "الجمل في النحو": (١٤٥)

والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه وحده، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا".

وقد ردّ على الزجاجي عدد من النحاة الذين شرحوا كتابه "الجمل في النحو"، منهم البطليوسي في كتابه" إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي"، وآبن عصفور في كتابة" شرح جمل الزجاجي"، وآبن أبي الربيع في كتابه " البسيط في شرح جمل الزجاجي"، وآبن هشام في كتابه "شرح جمل الزجاجي".

حيث فنّد البطليوسي وآبن عصفور وآبن أبي الربيع ما نسبه الزجاجي لسيبويه

في أنه أجاز إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى الضمير العائد على "الرجل" في قولهم: "مررت برجل حسن وجهه".

و ذكر: "إن سيبويه لم يجز ذلك وإنما ورد في الشعر قولهم: "حسنة وجهها" شبهوه بقولهم: (١٤٦) "حسنة الوجه" وهو رديئ رغم وروده في الشعر، فكيف يتوهم عليه أنه أجازه؟ "

وأمّا قول الزجاجي: إن ذلك من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، فقد ذكر آبن عصفور (١٤٧): "إن هذا القول فاسد لأنّ إضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لا تتصور إلاّ أن تكون الإضافة من رفع، وما ذكره سيبويه فإن الإضافة فيه من نصب، فتبيّن أنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، فلو أنّ " المصطلى " في قول الشاعر: "جونتا مصطلاهما"، كان في موضع رفع لكانت كلمة "جون" مفرداً مذكراً

---

(١٤٣) آبن بابشاذ - شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ج٢، ط١، ١٩٧٧م، ص ٣٣٤-٣٣٥.

(١٤٤) السيوطي - همع الهوا مع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج٥، دار البحوث العلمية الكويت، ١٩٧٩م ص٩٧-٩٨.

(١٤٥) الزجاجي - الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل إربد ط٤، ١٩٨٨م، ص٩٨.

(١٤٦) البطليوسي - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق د. حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص ١٨٧-١٩٠.

(١٤٧) آبن عصفور-شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار ج٢، دار الكتب العلمية،بيروت،ط١،ص٣٢ .

لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من التذكير والتأنيث وتكون مفردة على كل حال، وقد تبيّن أن الإضافة جاءت من النصب".

وأمّا قول الزجاجي: "وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين"، فقد ذكر آبن أبي الربيع: (١٤٨)

"لم يخالف سيبويه فيما قال من إجازته في الشعر، واستدلاله بالبيت المشار إليه إلاّ المبرّد، فإنه قد تأوّل البيت على نحو آخر، فذكر أن الضمير في "مصطلاهما" يعود على "الأعالي" وليس على "جارتا صفا".

❖ - وذكر آبن هشام في كتابه: "شرح جمل الزجاجي": (١٤٩) "والحجة لسيبويه في ذلك".

لقد اختلف النحاة فيما إذا كانت إضافة الصفة المجردة من اللام، المضافةإلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، هو من قبيل الضرورة الشعرية على قبح في ذلك كما يراه سيبوية والبصريون، باستثناء المبرد الذي منعه مطلقا، لأنه كما زعم من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وأيده في ذلك الزجاجي. أو إذا كانت إضافة الصفة المجردة من اللام جائزة بلا قبح في سعة الكلام، كما يراه الكوفيون، وآبن مالك، والأشموني.

وقد أثبت آبن عصفور فساد رأي الزجاجي والمبرد عندما قال: "إن إضافة الشيء إلى نفسه، إنما يكون من حالة الرفع، وليس من حالة النصب، وكذلك فإن الإضافة في بيت الشعر الذي استشهد به سيبويه، جاءت من حالة النصب وليس الرفع، وذلك لأن الصفة غير مطابقة لمعمولها من حيث الإفراد والتذكير، فالصفة "جونتا" مثناة ومعمولها "مصطلى" مفرد، وهي مؤنثة ومعمولها مذكر.

كما أن مذهب عبد القاهر الجرجاني، بترك ضمير الموصوف، وإضافة الألف واللام إلى معمول الصفة المشبهة، ربما يكون الأفضل والأصوب، فيقال: "جونتا المصطلى" بدلا من "جونتا مصطلاهما".

وكذلك فإن الأحاديث النبوية الثلاثة: "صفر وشاحها"، و"أعور عينه اليمنى"، و"شثن أصابعه"، إضافة إلى الشواهد الشعرية التي تم ذكرها، تؤكد صحة مذهب الكوفيين، وآبن مالك، والأشموني، في هذه المسألة.

٤- التوسع في مسائل نحوية أخرى:

(١) - التوسع في التقديم والتأخير:

ذكر العكبري في " التبيين " (١٥٠):

"ومن الاستدلال على أن التقديم والتأخير جائز للتوسع في الكلام، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه ألا ترى أنهم قدّموا المفعول على الفاعل، مع أن رتبته متأخرة، نحو قوله تعالى:

---

(١٤٨) آبن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد عبد الثبيتي،سفر٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ١٠٩٩.

(١٤٩) آبن هشام الأنصاري - شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.علي محسن عيسى،، ط١، ١٩٨٥، ص ١٨٠

(١٥٠) العكبري - التبيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(فأوجس في نفسه خيفة موسى) (١٥١)

وقال الشاعر زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان:

من يأت يومـاً على عـلاّته هرمـاً يلق السماحة منه والندى خلقا(١٥٢)

وقالوا: "في أكفانه لف الميت"، و" في بيته يؤتى الحكم".

(٢) التوسع بالعطف على المجرور بدون إعادة حرف الجر:

❖ - ذكر الرضي الاستراباذي في شرحه على كافية آبن الحاجب: (١٥٣)

" مذهب البصريين في لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار، ويجوز عندهم تركها اضطراراً كقول الشاعر:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١٥٤)

كما ذكر مذهب الكوفيين في ترك الإعادة في حال السعة، مستدلاً على ذلك بالأشعار، وبقوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)(١٥٥) بالجرّ في قراءة حمزة. وذكر رأي الجرمي، في جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجارّ بعد تأكيده بالضمير المتصل المرفوع نحو: "مررت بك أنت وزيد " قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع.

" علماً بأن الرضي يرى أن ذلك مخالف للقياس، وأن إعادة الجارّ أقرب وأخف "

❖ - وذهب آبن يعيش(١٥٦) إلى أن عطف "الأيام" على المضمر المجرور بالباء في بيت الشعر: " فاذهب فما بك والأيام من عجب" إنما هو قبيح، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر دون الاختيار وسعة الكلام ".

وأورد آبن يعيش رأي المبرّد في قراءة حمزة للآية (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بأنه قد ردّها، وحرّم القراءة بها، كما أنّ أكثر النحويين ضعّفها، وعقّب آبن يعيش على رأي المبرّد، بأنه غير مرض، لأنه قد روى القراءة بها إمام ثقة ".

❖ - ذكر آبنُ الأنباري (١٥٧) رأي البصريين والكوفيين في هذه المسألة، موضحاً الآيات والأشعار التي أوردها النحاة من الفريقين:

(فاتقوا الله الذي تساءلون به والارحام)

---

(١٥١) سورة طه - آيه ٧٦.

(١٥٢) ديوان زهير ص١٨٠،التبيين للعكبري ص٢٤٨، أمالي آبن الشجري ج١،ص٨٩، المقتضب ج٤،ص١٠٣.

(١٥٣) الاستراباذي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٢، ص٣٢٦.

(١٥٤) الكتاب- ج٢، ص٣٨٣، الخزانة ج٢، ص٣٨٣، الانصاف ج٢ص٤، شرح المفصل ج٣، ص٧٨.

(١٥٥) سورة النساء-آية١.

(١٥٦) آبن يعيش - شرح المفصّل، ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٧٨

(١٥٧) آبن الأنباري - الإنصاف ، تحقيق حسن حمد، المجلد ٢، منشورات دار الكتب العلمية ص ٣- ١٢ .

(ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم) (١٥٨)
(لكنّ الراسخون في العلم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) (١٥٩)
(وصدٌّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) (١٦٠)
(وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) (١٦١)

أكــرّ على الكتــيــبــة لا أبالي أفـيـهـا كـان حـتـفي أم سـواها (١٦٢)
تعلّق في مــثل الســواري ســيــوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف (١٦٣)
هلاّ ســألتِ بذي الجــمــاجم عنهمُ وأبي نُعــيْمٍ ذي اللواء المحــرق (١٦٤)

وقد بيّن آبن الأنباري حجّة الكوفيين، بجواز العطف على المجرور دون إعادة الجارّ توسعاً واختياراً، واعتمادهم في ذلك على الشواهد القرآنية، والشعرية السالفة، كما أوضح حجّة البصريين في عدم جوازهم ذلك إلاّ في ضرورة الشعر، واعتمادهم في ذلك على أن الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور وهو متصل بالجارّ، فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجارّ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، ومنهم من ذهب إلى أن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين ".

(٣) التوسع بالعطف على الضمير المرفوع:

ذكر آبن الأنباري هذه المسألة في كتابة " الإنصاف في مسائل الخلاف " موضحاً رأي البصريين والكوفيين فيها فقال: (١٦٥)

" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو: "قمت وزيد"، واحتجوا على جواز ذلك بمجيئه في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، نحو:

(ذو مرّة فاستوى وهو بالأفق الأعلى) (١٦٦)

---

(١٥٨) سورة النساء – آيه ١٢٧.
(١٥٩) سورة النساء – آية ١٦٢.
(١٦٠) سورة البقرة – آيه ٢١٧.
(١٦١) سورة الحجر آية ٢٠.
(١٦٢) البيت لعباس آبن مرداس في الخزانة ج٢، ص٤٣٨، الإنصاف ج١، ص٢٧٤، شرح التسهيل ج٣، ص٢٣٤.
(١٦٣) البيت منسوب لمسكين الدارمي ديوانه ص٥٣، الأشموني ج٢، ص٣٩٥، المفصل ج٣، ص٧٩.
(١٦٤) ورد في الإنصاف ج٢ ،ص٦، خزانة الأدب ج٥، ص١٢٥، شرح التسهيل ج٣، ص٢٣٤، شرح الكافية الشافية ج٣، ص١٢٥٢، معاني القرآن للفراء ج٢، ص٨٦.
(١٦٥) آبن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٦٦، ص١٣.
(١٦٦) سورة النجم-الآيتان ٧، ٦

فعطف " هو" على الضمير المرفوع المستكنّ في " استوى" وقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلتْ وزهرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا (١٦٧)

فعطف " زهرا " على الضمير المرفوع المستكن في "أقبلت "
وقول الأخطل:

فرجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا (١٦٨)

فعطف " أبا " على الضمير المرفوع المستكنّ في "يكنّ "
" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلاّ على قبح في ضرورة الشعر واحتجوا بأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع، لأنه لا يخلو من كونه مقدراً في الفعل، أو ملفوظاً به، فإن كان مقدراً نحو: " قام وزيد " فكأنه قد عطف آسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو "قمت وزيد" فإنّ "التاء" تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه، لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز".
وقد انحاز آبن الأنباري إلى رأي البصريين في هذه المسألة، وآتّهم رأي الكوفيين بالشذوذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه.

(٤) - التوسع في المفعول لأجله والمفعول معه:

❖ - ذكر آبن السراج: (١٦٩) " إن بابيّ المفعول له، والمفعول معه، كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما، ولم يجريا مجرى الظروف في الإعراب، ويدلك ترك العرب لذلك، أنهما بابان وضعا في غير موضعهما، وأن ذلك اتساع منهم فيهما".

٥. الخلاصة:

لقد اشتمل هذا البحث على مناقشة "موضوع الاتساع في النحو/قديما "، دون أن يتطرق إلى الاتساع في علوم اللغة الأخرى، كالبلاغة، والدلالة، والصرف، فشمل الظرف، والمصدر، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وبعض المسائل النحوية الأخرى:

ففي مجال الاتساع في الظرف، عرض لآراء النحاة، واختلافهم في موضوع الاتساع بنصب الظرف على التشبيه بالمفعول به، أو على نزع الخافض، كما ناقش مواضيع أخرى مثل: الإضافة للظرف، والإسناد إليه، والفصل به بين المتضايفين أو المتلازمين، وفي مجال الاتساع في المصدر، والصفة المشبهّة باسم الفاعل، فقد عرض البحث لآراء النحاة، وبيّن مواضع الاختلاف، كما عرض بعض المسائل

---

(١٦٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج١، ص٣٩٠، في ديوان الشاعر ص ٤٩٨، الإنصاف ج٢، ص١٣، الأشموني ج٢، ص٣٩٣، شرح الكافية الشافية ج٣، ص١٢٤٥، الدرر ج٦، ص١٥٠.

(١٦٨) ورد في ديوانه ص٤٥١، الإنصاف ج٢، ص١٤، الأشموني ج٢، ص٣٩٣، شرح الكافية الشافية ج٣، ص١٢٤٥، الدرر ج٦، ص١٤٩.

(١٦٩) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٩٦م، ص٢١٢.

النحوية الأخرى، كالتوسع في التقديم والتأخير، والتوسع بالعطف على المجرور بدون إعادة حرف الجر، والتوسع بالعطف على الضمير المرفوع، والتوسع في المفعول معه، والمفعول لأجله.

وتبيّن من خلال عرض آراء النحاة، أنّ الكوفيين يميلون بشكل عام، إلى الأخذ بمبدأ الاختيار وسعة الكلام، أمّا نحاة البصرة فيميلون على الأغلب، إلى التشدّد والقول بالضرورة الشعرية، كما كان بعض النحاة وبشكل فردي، يأخذون بمنهج البصريين في بعض المسائل ومنهج الكوفيين في مسائل أخرى.

وأعتقد أن السعة في الكلام، إنما تكون فيما توفرت له الشواهد القرآنية، والشعرية، أو الأحاديث النبوية، وأنّ الضرورة تكون فيما لم تتوفر له مثل هذه الشواهد.

المصادر والمراجع

١- الأخفش - سعيد بن مسعده البلخي المجاشعي (ت ٢١٠هـ)
معاني القرآن - تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت.
٢- الأشموني - أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)
شرح الاشموني على الألفية - تحقيق حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣- الأعلم الشنتمري - أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)
تحصيل عين الذهب - تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
٤- آبن الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)
أ- أسرار العربية -تحقيق د. فخر صالح قدّراه، دار الجيل، بيروت.
ب- الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق حسن حمد - دار الكتب العلمية، بيروت.
٥- الباري الأهدل - محمد بن آحمد بن عبد الله
الكواكب الدّرّية - دار الكتب العلمية، بيروت.
٦- آبن بابشاذ - طاهر بن احمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)
شرح المقدمة المحسبه - تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت.
٧- البطليوسي - عبد الله السيد البطليوسي (ت٥١٢هـ)
إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي - تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ، الرياض.
٨- البغدادي - عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)
خزانة الأدب - طبعة دار صادر المصوّرة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت.
٩- الجامي - نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)
الفوائد الضيائية / شرح كافية ابن الحاجب - تحقيق د. أسامه الرفاعي، بغداد.
١٠- الجرجاني - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن - (ت ٤٧١هـ)
المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية بغداد.
١١- آبن الحاجب - جمال الدين أبو عمر عثمان (ت٦٤٦هـ)
أ- الإيضاح في شرح المفصل - تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
ب- الكافي في النحو / شرح الإستراباذي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢- أبو حيان الأندلسي - محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)

أ- ارتشاف الضرب- تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة.
ب- البحر المحيط - تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية بيروت.
١٣- الخوارزمي - القاسم بن الحسن (ت٦١٧هـ)
شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير - تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٤- آبن أبي الربيع - عبد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي (ت٦٨٨هـ)
البسيط في شرح جمل الزجاجي - تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
١٥- الزجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)
الجمل في النحو - تحقيق د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، اربد.
١٦- الزمخشري - أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)
أ- المفصّل في علم اللغة - تحقيق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت.
ب- الكشّاف، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٧- الاستراباذي النحوي - رضيّ الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ)
شرح الرضي على الكافيه - تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي
١٨- آبن السّراج - أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ)
الأصول في النحو - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٩- السلسيلي - أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٠هـ)
شفاء العليل في إيضاح التسهيل تحقيق د. عبد الله الحسيني، المكتبة الفيصليه، مكة المكرمة.
٢٠- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)
الكتاب - طبعة دار صادر المصوّرة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت.
٢١- السيوطي - جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)
أ- الأشباه والنظائر -تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
ب- همع الهوامع- تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
٢٢- آبن الشجري- هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ) .
أمالي ابن الشجري - تحقيق د. محمود حمد الطناحي، مكتبة الخابخي، القاهرة.
٢٣- الطبري - أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)
تفسير الطبري - تحقيق د. بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٤- آبن عصفور - أبو الحسن علي بن مؤيد بن محمد بن علي الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)
أ- شرح جمل الزجاجي - تحقيق فوّاز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت.
ب- المقرّب تحقيق عادل عبد الموجود وعلى معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥- العكبري - أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)
أ- اللّباب في علل البناء والإعراب - تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت.
ب- التبيين - تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٦- أبو علي الفارسي - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)
أ- الإيضاح - تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت.
ب- شرح الأبيات المشكلة الإعراب -تحقيق د. حسن هنداوي، دار العلوم، بيروت.

ج- المسائل العسكريات - تحقيق د .علي جابر المنصوري، الدار العليمة للنشر والتوزيع عمّان.
٢٧- الفرّاء - أبو زكريا يحي بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)
معاني القرآن - دار السرور، بيروت.
٢٨- آبن مالك - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، (ت ٧٦١هـ)
أ- شرح التسهيل - تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
ب- شرح الكافية الشافية - تحقيق د . عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.
٢٩- المبرّد - أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)
المقتضب - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
٣٠- آبن معطي - أبو الحسن زين الدين يحي بن عبد المعطي، (ت ٦٢٨هـ)
شرح ألفية ابن معطي، تأليف د . علي موسى الشوملي، مكتبة الخرنجي، الرياض.
٣١- ابن الناظم - بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٨٦هـ)
شرح ألفية ابن مالك - تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل بيروت.
٣٢- آبن هشام الأنصاري - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ).
أ- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك - دار الفكر، بيروت.
ب- الجامع الصغير في النحو، تحقيق د . أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي - القاهرة.
ج- شرح جمل الزجاجي -تحقيق د . علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت
د- شرح قطر الندى وبلّ الصّدى - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
هـ- مغني اللبيب - دار الفكر، بيروت.
٣٣- آبن يعيش - موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)
شرح المفصّل - تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية - القاهرة.

هوامش البحث:

(١) د . عبد الكريم خليفة-اللغة العربية و التعريب، منشورات مجمع اللغة العربية، ط،١٩٨٨، ص٢٢٣ .

(٢) عباس حسن-النحو الوافي، ج٣ ،دار المعارف، القاهرة، ط٤، ص٥١ .

(٣) السيوطي - الأشباه والنظائر، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٢٩-٣٠.

(٤) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د . طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ١٩٨١م، ص٢٣١-٢٣٢ .

(٥) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص١٩٢-٢٠٣ .

(٦) آبن عصفور، المقّرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ج١، مطبعة الغاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م، ص ١٣٨-١٤٣.

(٧) آبن هشام الأنصاري - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٣، دارا لفكر، بيروت، ص ١٧٧-١٨٥

(٨) السيوطي - المطالع السعيدة، تحقيق د . طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٨١م ص٢٣١.

(٩) البيت لرجل من بني عامر وهو من شواهد سيبويه - الكتاب،ج١، ص٩٠، المقتضب ١٠٥/٣، أمالي آبن الشجري ج١، ص ٧، والجامع الصغير لابن هشام ص ١١٢.

(١٠) من شواهد سيبويه - الكتاب، ج١، ص٨٢، و شرح الكافية الشافية ج٢، ص ٦٨٣، والإيضاح للفارسي ص ١٦١، وألفية ابن معطي ج١، ص٥٥٠، و أمالي آبن الشجري ج٢، ص٥٧٣.

(١١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص ١٠٩، ديوان الهذليين، ج٣، ص ١١٢٠، الإيضاح ص ١٦١، ألفية آبن معطي ج١، ص٥٥٠، أمالي آبن الشجري ج١، ص٦٣.

(١٢) المبّرد: المقتضب، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص١٠٥.

(١٣) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ص ٢٩١-٢٩٤.

(١٤) الفارسي- الإيضاح، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٥٢-١٦٦.

(١٥) الزمخشري - المفصّل، تحقيق محمود السعدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢-٧٣

(١٦) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمد الطناحي، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٥-٩.

(١٧) سيبويه - الكتاب، نسخة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية،ج١، ص١٥-١٦.

(١٨) المصدر السابق - ص ١٠٩

(١٩) الأعلم الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د .زهير عبد المحسن سلطان، ص٦٦-٦٧.

(٢٠) المبّرد - المقتضب، ج٤، ص ٣٣٠-٣٣٩.

(٢١) سورة الفتح - آيه ٢٧.

(٢٢) أبو على الفارسي - الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ص١٥٢-١٦٦.

(٢٣) آبن هشام الأنصاري- أوضح المسالك، تأليف محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر، بيروت، ص٢٣٥-٢٣٦

(٢٤) آبن هشام الأنصاري- مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ط١، ١٩٩٢م، ص٦٨١

(٢٥) سورة البقرة - آيه ٢٣٥.

(٢٦) سورة الأعراف - آيه ١٥٠.

(٢٧) سورة التوبة - آيه ٥.

(٢٨) ابن الناظم- شرح ألفيه ابن مالك، تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص٢٧٣

(٢٩) الأشموني- شرح الاشموني على الألفية، تحقيق حسن أحمد، ج١، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص ٤٨٥-٤٨٦.

(٣٠) الشيخ محمد بن عبد الباري الأهدل - الكواكب الدرية، تأليف عبد الله الشعبي، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م، ص٣٥٨.

(٣١) العكبري - اللباب في علل البناء والأعراب، تحقيق غازي طليمات، ج١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٣٢) البغدادي n خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٧٤-٨٣.

(٣٣) آبن الأنباري - أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ١٦٨-١٦٩.

(٣٤) آبن عصفور- المقرّب، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوّض، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٨م، ص ٢١٣-٢١٥.

(٣٥) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج١، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م ص١٧٦.

(٣٦) آبن مالك - شرح التسهيل، تحقيق محمد عطا وطارق السيد، المجلد ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ٢٠٠١م، ص١٧١-١٧٢.

(٣٧) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاستراباذي النحوي، المجلد ١، دار الكتب العلمية بيروت - ١٩٨٥م، ص١٩٠.

(٣٨) الاستراباذي النحوي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج١، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ص ٥٠٢.

(٣٩) السيوطي - همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج٣، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٩٧م ص ١٦٨-١٦٩.

(٤٠) أبو علي الفارسي - الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م ص١٥٥

(٤١) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٥.

(٤٢) سيبويه - الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م، ص ٣٨٦.

(٤٣) سورة البقرة - الآيتان ٤٨، ١٢٣.

(٤٤) الأخفش معاني القرآن، تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٩٨٥م، ص٢٨٥.

(٤٥) الفرّاء- معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجّار،ج١ دار السرور بيروت ص٣١-٣٢

(٤٦) يعني بالصفة حرف الجر كما هو اصطلاح الكوفين وهو هنا " في " المتصل بالضمير العائد على اليوم " فالبصريون يقولون " لا تجزى فيه " فحذف الجار والمجرور والكسائي يخطئ البصريين ويقول لا تجزيه، ثم حذف الضمير المنصوب، وأمّا الفّراء فقد خالف الكسائي وقال بجواز الوجهين أي: حذف الهاء وحذف " فيه " كما روى بجواز الحذف في " الهاء " و " فيه " عن سيبويه والأخفش والزجّاج

(٤٧) أبو علي الفارسي - المسائل العسكريات، تحقيق د.علي جابر المنصوري، الدار العليمة ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٩٦.

(٤٨) سورة الفرقان - الآيتان ٢٥، ٤١.

(٤٩) الطبري - تفسير الطبري،، المجلد ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، ص ٤٨.

(٥٠) أبو حيان الأندلسي-البحر المحيط،ج١،ص٣٤٧.

(٥١) آبن هشام - المغني، تحقيق د. مازن المبارك ورفيقة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ص ٦٥٤

(٥٢) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج١ الناشر، مكتبة الخانجي، القاهرة ص٦-٧

(٥٣) سيبويه - الكتاب، ج١، نسخه دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ط١، ١٣١٦هـ بيروت،

ص٨٩-٩٠.

(٥٤) سورة سبأ - آيه ٣٣.

(٥٥) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص٩٠، الإيضاح ص١٦٤، خزانة الأدب ج٢، الشاهد٢٩١ ص١٧٢

(٥٦) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٩٠، نسبه للأخطل، وشرحه الأعلم في تحصيل عين الذهب ص١٤٠.

(٥٧) أبو على الفارسي - الإيضاح، تحقيق د .كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٦٤.

(٥٨) الزمخشري - المفصّل، تحقيق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢-٧٣.

(٥٩) آبن الشجري - الأمالي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ج٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٢م ص٥٧٦.

(٦٠) الزمخشري - الكشاف، مصطفى حسين أحمد، ج١، دار الكتاب العربي ط٣، ١٩٨٧م ، ص١٢.

(٦١) سورة الفاتحة - آيه ٤.

(٦٢) البغدادي - خزانة الأدب، المجلد ١، طبعة دار صادر، بيروت، ط١، ص ٤٨٥، والمجلد ٢، ص ١٧٢

(٦٣) العكبري - اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ج١، دار الفكر، بيروت ط١، ١٩٩٥م، ص ٢٧٤-٢٧٥.

(٦٤) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الاستراباذي، المجلد١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٩٠

(٦٥) أبو حيان الأندلسي - ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان، ج٣، مكتبة الخانجي القاهرة ط١، ١٩٩٨م، ص ١٤٦٤.

(٦٦) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ج١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص ٤٠٣-٤٠٤.

(٦٧) السلسيلي - شفاء العليل، تحقيق د. الشريف البركاني، دار الندوة، بيروت، ط١، ص٤٨٨.

(٦٨) آبن يعيش، شرح المفصّل، ج٢، عالم الكتب، بيروت، ص ٤٦.

(٦٩) سيبويه - الكتاب، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، بيروت، ص٤٦٠-٤٦١

(٧٠) سورة المرسلات - آيه ٣٥.

(٧١) سورة المائدة - آيه ١١٩.

(٧٢) المبرّد - المقتضب، ج٤، ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٧٣) آبن السراج - الأصول، تحقيق د. عبد الحسين الفتيلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ص ١٩٥.

(٧٤) آبن أبي الربيع - البسيط في شرح الجمل، تحقيق التبيني، ج٢، بيروت، ط١، ص ٨٧٧-٨٨٠.

(٧٥) سورة الانشقاق - آيه ١.

(٧٦) سورة الانفطار - آيه ١.

(٧٧) آبن الحاجب -الإيضاح في شرح المفصل تحقيق د .العليلي، ج١، مطبعةالعاني، بغداد، ص٤٢٠.

(٧٨) الخوارزمي-التخمير، تحقيق د. العثيمين ج٢، بيروت، ط١، ص ٤٦-٤٧.

(٧٩) السيوطي - الاشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت،

ط١، ١٩٨٥م، ص٣٦.

(٨٠) سورة إبراهيم - آيه ١٨.

(٨١) سورة الإنسان - آيه ١٠.

(٨٢) سيبويه - الكتاب، ج١، طبعة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق المصرية، ص١٠٨-١١٢.

(٨٣) المبرّد - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج٤، دار الكتب، بيروت، ص٣٣٢.

(٨٤) آبن السراج - الأصول في النحو، ج١، ص ١٩٤.

(٨٥) البغدادي - خزانة الأدب، ج١، طبعة دار صادر المصوّرة عن طبعة بولاق المصرية، ص٢٢٣.

(٨٦) من شواهد سيبويه- الكتاب ج١، ص٨٠، وهو في ديوانه، ص٥٥٤، وأمالي آبن الشجري ج١،ص٥٣، والمقتضب ج٣، ص١٠٥، وفي كتاب الجمل المنسوب للخليل، ص٤٤.

(٨٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج١، ص٩١، المقتضب ج٤، ص٣٧٧، أوضح المسالك ج٣،ص١٩٠، شرح المفصل المجلد١، ص٥٥٣، شرح الرضي على الكافية ج٣، ص٧١٣.

(٨٨) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١،ص ٩١ نسبه لأبي حية النميري، المقتضب ج٤، ص٣٧٧، شرح الأشموني ج٢، ص١٨٤.

(٨٩) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٩٢، المقتضب ج٤، ص٣٧٦، التخمير ج٢، ص٥١، شرح الكافية الشافية ج٢، ص٩٨٠.

(٩٠) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٩٢، أوضح المسالك ج٣، ص١٩٠، شرح المفصل المجلد ١، ص٥٥٣.

(٩١) المبرد-المقتضب، ج٤، ص٣٧٧، الدرر ج٥، ص٥٠.

(٩٢) آبن السراج - الاصول في النحو، ج٢، ص٢٢٧.

(٩٣) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد ١، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م، ص٦٥٠-٦٥١.

(٩٤) آبن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد التبيتي، ج٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١، ١٩٨٦م، ص٨٨٩.

(٩٥) الخوارزمي - التخمير، تحقيق د .العثيمين، ج٢، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٥٠-٥٢.

(٩٦) الزمخشري - المفصّل، تحقيق د. محمد السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ص ١٢٢ ١٢٣

(٩٧) آبن هشام الأنصاري-أوضح المسالك لألفية آبن مالك،ج٣، ص١٧٧-١٩٥.

(٩٨) سورة الأنعام - آيه ١٣٧.

(٩٩) سورة إبراهيم - آيه ٤٧.

(١٠٠) البيت بلا نسبه في أوضح المسالك لآبن هشام الأنصاري،ج٣، ص١٨٤.

(١٠١) البيت بلا نسبه في شرح التسهيل لآبن مالك ج٣، ص١٢٧، أوضح المسالك ج٣، ص١٨٤، شرح الأشموني ج٢، ص١٨٢، الدرر ج٥، ص٤٣.

(١٠٢) آبن هشام الأنصاري - الجامع الصغير في النحو، تحقيق أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٠م، ص١٤٧.

(١٠٣) الاستراباذي - شرح الرضي علي الكافية، تحقيق يوسف عمر، ج٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ص٢٦٠-٢٦١.

(١٠٤) المصدر السابق نفسه-ص٢٦١.

(١٠٥) المصدر السابق نفسه-ص٢٦١.
(١٠٦) آبن مالك- شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد، المجلد ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م، ص١٣٧-١٤٢
(١٠٧) أبو علي الفارسي- شرح الأبيات المشكلة الأعراب، تحقيق د.حسن هنداوي، بيروت، ط ١، ص٣٠١.
(١٠٨) آبن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط١، ص٩٠٩
(١٠٩) من شواهد سيبويه الخمسين التي لم تنسب لشاعر معين ج١، ص٢٨٠، مغني اللبيب ص٩٠٩،خزانة الأدب شاهد ٦٤٨، ص٥٧٢. وشرح آبن عقيل مجلد١، ص٣٤٩.
(١١٠) آبن هشام-مغني اللبيب ص٣٧٣، ص٦٨٦،ص٩١٠.
(١١١) سورة آل عمران -آية ١٣.
(١١٢) سورة يوسف - آية ٢٠.
(١١٣) آبن هشام الأنصاري- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٤، ص١٨٤-١٨٥.
(١١٤) سورة المزمل - آية ١٣.
(١١٥) سورة النازعات - آية ٢٦
(١١٦) آبن الحاجب - الكافية في النحو، شرح الرضى، دار الكتب العلمية بيروت، المجلد ١، ص٢٦٧.
(١١٧) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٢٩، ديوان الفرزدق ص١٦٧،شرح الرضي على الكافية ج٢، ص١٨٨.
(١١٨) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص١٢٠،ا لمقتضب ج٤، ص٣٤٣.
(١١٩) من شواهد سيبويه-الكتاب ج١، ص٢٠٥، ديوان الهذليين ج١، ص١٩،شرح الرضي على الكافية ج١، ص٢٥١، والمقتضب ج٤، ص٣٤٣.
(١٢٠) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١، ص٢٠٦، المقتضب ج٤، ص٣٤٣.
(١٢١) من شواهد سيبويه - الكتاب ج١،ص٢٠٦.
(١٢٢) المبرّد - المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ج٤، عالم الكتب، بيروت، ص٣٤٣-٣٤٤.
(١٢٣) آبن السّراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٩٦م، ص١٩٣.
(١٢٤) الزمخشري - الكشاف، ج٤، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣، ١٩٨٧م، ص٣٩٣.
(١٢٥) سورة " ق" - آيه ٤٠.
(١٢٦) الزمخشري - المفصّل في علم العربية، تحقيق د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٩٩٠م، ص٧٢.
(١٢٧) سورة الطور - آيه ٤٩.
(١٢٨) آبن هشام الأنصاري - أوضح المسالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، دار الفكر، بيروت ص ٢٣١-٢٣٤
(١٢٩) آبن هشام الأنصاري-أوضح المسالك إلى ألفية آبن مالك،ج٢، ص٢٣٣.
(١٣٠) آبن الحاجب - الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق د. موسى العليلي، ج١، مطبعة العاني، بغداد، ص ٤١٩-٤٣٠.

(١٣١) آبن يعيش - شرح المفصل - ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٥٠

(١٣٢) السيوطي -الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج١ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص٣١-٣٢.

(١٣٣) من شواهد سيبويه - الكتاب،ج١، ص ١٠٣،شرح الرضي على الكافية ج٣، ص٤٣٦، شرح المفصل ج٦، ص٨٦، ألفية آبن معطي ج٢، ص٩٩٨ .

(١٣٤) أنظر شرح السيرافي على هامش الصفحة ١٠٢ -الكتاب-نسخة دار صادر المصورة عن طبعة بولاق.

(١٣٥) آبن معطي - ألفية ابن معطي، تأليف د. علي موسى الشوملي، ج٢، مكتبة الحزنجي، الرياض ط١، ١٩٨٥م، ص٩٩٨.

(١٣٦) الجامي - الفوائد الضيائية، تحقيق د. أسامة الرفاعي، ج٢، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٩٨٣م ص ٢٠٧.

(١٣٧) الرضّي الاستراباذي - شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٣، جامعة قار يونس، ط٢، ١٩٩٦م، ص٤٣٦.

(١٣٨) الأعلم الشنتمري - تحصيل عين الذهب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط١، ١٩٩٢م، ص ١٦٠.

(١٣٩) آبن يعيش - شرح المفصل، المجلد ٢، ج٦، عالم الكتب، بيروت، ص ٨٦-٨٧.

(١٤٠) الأشموني - شرح ألفية أبن مالك، تحقيق د. حسن حمد، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م ص٢٥٤-٢٥٥.

(١٤١) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، المجلد١، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص٥٤٨.

(١٤٢) آبن مالك - شرح الكافيه الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ج٢، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ص ١٠٦٨-١٠٧٠.

(١٤٣) آبن بابشاذ - شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ج٢، ط١، ١٩٧٧م، ص ٣٣٤-٣٣٥.

(١٤٤) السيوطي - همع الهوا مع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ج٥، دار البحوث العلمية الكويت، ١٩٧٩م ص٩٧-٩٨.

(١٤٥) الزجاجي - الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل إربد ط٤، ١٩٨٨م، ص٩٨.

(١٤٦) البطليوسي - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق د. حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م. ص ١٨٧-١٩٠.

(١٤٧) آبن عصفور-شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار ج٢، دار الكتب العلمية،بيروت،ط١،ص٣٢.

(١٤٨) آبن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. عياد عبد الثبيتي،سفر٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ١٠٩٩.

(١٤٩) آبن هشام الأنصاري - شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.علي محسن عيسى،، ط١، ١٩٨٥، ص ١٨٠

(١٥٠) العكبري - التبيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ص ٢٤٧-٢٤٨.
(١٥١) سورة طه - آيه ٧٦.
(١٥٢) ديوان زهير ص١٨٠،التبيين للعكبري ص٢٤٨، أمالي آبن الشجري ج١،ص٨٩، المقتضب ج٤،ص١٠٣.
(١٥٣) الاستراباذي - شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج٢، ص٣٣٦.
(١٥٤) الكتاب- ج٢، ص٣٨٣، الخزانة ج٢، ص٣٨٣، الانصاف ج٢،ص٤، شرح المفصل ج٣، ص٧٨.
(١٥٥) سورة النساء-آية١.
(١٥٦) آبن يعيش - شرح المفصّل، ج٣، عالم الكتب، بيروت، ص ٧٨
(١٥٧) آبن الأنباري - الإنصاف ، تحقيق حسن حمد، المجلد ٢، منشورات دار الكتب العلمية ص ٣-١٢.
(١٥٨) سورة النساء - آيه ١٢٧.
(١٥٩) سورة النساء - آية ١٦٢.
(١٦٠) سورة البقرة - آيه ٢١٧.
(١٦١) سورة الحجر آية ٢٠.
(١٦٢) البيت لعباس آبن مرداس في الخزانة ج٢، ص٤٣٨، الإنصاف ج١، ص٢٧٤، شرح التسهيل ج٣، ص٢٣٤.
(١٦٣) البيت منسوب لمسكين الدارمي ديوانه ص٥٣، الأشموني ج٢، ص٣٩٥، المفصل ج٣، ص٧٩.
(١٦٤) ورد في الإنصاف ج٢ ،ص٦، خزانة الأدب ج٥، ص١٢٥، شرح التسهيل ج٣، ص٢٣٤، شرح الكافية الشافية ج٣، ص١٢٥٢، معاني القرآن للفراء ج٢، ص٨٦.
(١٦٥) آبن الأنباري- الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٦٦، ص١٣.
(١٦٦) سورة النجم-الآيتان ٧، ٦
(١٦٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ج١، ص٣٩٠، في ديوان الشاعر ص ٤٩٨، الإنصاف ج٢، ص١٣، الأشموني ج٢، ص٣٩٣، شرح الكافية الشافية ج٣، ص١٢٤٥، الدرر ج٦، ص١٥٠.
(١٦٨) ورد في ديوانه ص٤٥١، الإنصاف ج٢، ص١٤، الأشموني ج٢، ص٣٩٣، شرح الكافية الشافية ج٣، ص١٢٤٥، الدرر ج٦، ص١٤٩.
(١٦٩) آبن السراج - الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ١٩٩٦م، ص٢١٢.